Comprehensive Journal of Science
Volume (9), Issue (36), (Sept 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد(9) العدد (36) (سبتمبر 2025)
ردمد: 3014-6266

دور الدين في سياسات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (1990–2022)

فيصل يوسف خليل فضل
أستاذ مساعد كلية التربية زوارة
جامعة الزاوية
0925207961

The Role of Religion in Sub-Saharan African Politics (1990–2022)

Dr. Faesal Yoosef Khalil Fadal
Assistant Professor, Faculty of Education, Zuwara
University of Zawiya
Email. f.fadal@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2025/8/9 -تاريخ المراجعة: 2025/9/8- تاريخ القبول: 2025/9/15- تاريخ للنشر: 2025/9/22

الملخص:

تتناول هذه الدراسة دور الدين في السياسة في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من عام 1990 إلى عام 2024، مع التركيز على العلاقة بين الدين والسلطة ودورها في الاستقرار أو الصراع. ويستخدم البحث منهجًا تحليليًا وصفيًا ومراجعة تاريخية وتحليلًا مقارنًا لفهم التأثير السياسي للدين. وتشمل المصادر الأولية الوثائق الرسمية والتصريحات السياسية والكتب والدراسات الأكاديمية وأدوات بحثية مختلفة مثل تحليل الخطابات السياسية والدينية والمقابلات والاستبيانات. وتشمل العينة الأكاديميين والزعماء الدينيين والمسؤولين السياسيين الذين شاركوا في صنع القرار خلال فترة الدراسة، وتظهر النتائج الأولية أن الدين لعب دورًا مزدوجًا في السياسة، حيث عزز الشرعية السياسية لبعض الأنظمة وساهم في تصعيد الصراعات الدينية والطائفية في بعض البلدان. وكانت المؤسسات الدينية نشطة في عمليات صنع القرار، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تم تسليط الضوء على تأثيرها على التعاون الإقليمي أو الاستقطاب الدولي، وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق التوازن بين الدين والسياسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتطلب سياسات تعزز الحوار الديني وتمنع استغلال الدين في الصراعات السياسية.

الكلمات المفتاحية: الدين، السياسة، أفريقيا جنوب الصحراء، الشرعية السياسية، النزاعات الدينية، المؤسسات الدينية، التطرف، العلاقات الدولية.

Abstract:

This study examines the role of religion in politics in sub-Saharan African countries from 1990 to 2024, focusing on the relationship between religion and power and its role in stability or conflict. The research uses a descriptive analytical approach, historical review, and comparative analysis to understand the political impact of religion. Primary sources include official documents, political statements, books, and academic studies, and various research tools like analysis of political and religious discourses, interviews, and questionnaires. The sample includes academics, religious leaders, and political officials who participated in decision-making during the study period, Preliminary results show that religion played a dual role in politics, enhancing political legitimacy for some regimes and contributing to escalating religious and sectarian conflicts in some countries.

Religious institutions were active in decision-making processes, either directly or indirectly, and their influence on regional cooperation or international polarization was also highlighted, the study concludes that achieving a balance between religion and politics in sub-Saharan Africa requires policies that promote religious dialogue and prevent the exploitation of religion in political conflicts.

Keywords: Religion, Politics, Sub-Saharan Africa, Political legitimacy, Religious conflicts, Religious institutions, Extremism, International relations..

المقدمة

إن العوامل الدينية تلعب دورًا محوريًا في تشكيل السياسات في جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا ، حيث تداخل الدين مع البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما جعله عنصرًا أساسيًا في فهم تطورات المنطقة. فمنذ عام (1990م)، شهدت القارة تحولات سياسية كبرى تزامنت مع انتشار الديمقراطية، وتصاعد النزاعات العرقية والطائفية، وتزايد دور الحركات الدينية في المجال العام. وقد تأثر المسار السياسي للعديد من الدول في المنطقة بالعلاقات بين الأديان المختلفة، سواء من خلال تعزيز الاستقرار السياسي عبر الحوار بين الأديان، أو من خلال استخدام الدين كأداة للصراع السياسي والتعبئة الاجتماعية. ومع تطورات القرن الحادي والعشرين، برزت قضايا التطرف الديني، ودور المؤسسات الدينية في التنمية، وتأثير الأيديولوجيات الدينية على سياسات الحكومات، مما جعل دراسة هذا الموضوع أمرًا حتميًا لفهم تفاعلات الدين والسياسة في القارة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الدين في سياسات دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة الممتدة من (1990م إلى 2024م)، متناولةً العوامل التاريخية والتأثيرات الراهنة، ومدى انعكاس الدين على صنع القرار السياسي، وموقعه في القضايا الإقليمية والدولية التي تؤثر على استقرار المنطقة.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في فهم وتحليل الدور الذي يلعبه الدين في سياسات دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة الممتدة من(1990م إلى 2024م)، وذلك في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة. فعلى الرغم من أن الدين يُعتبر أحد العناصر المؤثرة في تشكيل الهويات الجماعية، إلا أن دوره في العملية السياسية يختلف من دولة إلى أخرى، إذ يتراوح بين كونه عامل استقرار وتعزيز للحوار الوطني، وبين كونه أداة للتعبئة السياسية والصراعات الداخلية، وتبرز الإشكالية الأساسية في مدى تأثير الدين على صنع القرار السياسي، وآليات توظيفه من قبل الفاعلين السياسيين، وعلاقته بمفاهيم الديمقراطية والحوكمة والصراع. كما تطرح الدراسة تساؤلًا رئيسيًا حول الكيفية التي ساهم بها الدين في تشكيل الأنظمة السياسية والسياسات العامة في دول المنطقة، وما إذا كان قد عزز الاستقرار السياسي والتنمية، أم أنه كان عاملاً في تفاقم الأزمات والانقسامات الداخلية.

أهداف الدراسة

1. تحليل العلاقة بين الدين والسياسة في دول أفريقيا جنوب الصحراء، من حيث دور المؤسسات الدينية في التأثير على صنع القرار السياسي وتوجيه السياسات العامة.
2. تحديد مدى تأثير الدين على الاستقرار السياسي في المنطقة، سواء من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي والحوار بين الأديان، أو من خلال تأجيج النزاعات العرقية والطائفية.
3. استكشاف كيفية توظيف الدين من قبل الفاعلين السياسيين، بما في ذلك الحكومات، والأحزاب السياسية، والجماعات الدينية، ودراسة أثر ذلك على العمليات الانتخابية والسياسات العامة.
4. دراسة دور الحركات الدينية في تشكيل المشهد السياسي، سواء من حيث دعم الحكومات أو معارضتها، وتأثير الأيديولوجيات الدينية على توجيه السياسات المحلية والإقليمية.
5. تقييم أثر الدين على العلاقات الدولية لدول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وخاصة في ما يتعلق بالعلاقات مع القوى الدولية والمنظمات الإقليمية، ومدى تأثير الدين على السياسة الخارجية.

6. تحليل دور الدين في القضايا المرتبطة بالتطرف الديني والإرهاب، واستكشاف السياسات التي اتبعتها الدول لمواجهة هذه الظواهر ومدى نجاحها.
7. مناقشة تأثير الدين على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودور المؤسسات الدينية في تقديم الخدمات الاجتماعية والمساهمة في التنمية المستدامة.
8. تقديم رؤية مستقبلية لدور الدين في السياسة بالمنطقة، مع اقتراح سياسات واستراتيجيات يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار والتنمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
9. **تساؤلات الدراسة**

1. كيف أثر الدين على تشكيل الأنظمة والسياسات العامة في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة (1990-2024)؟
2. ما دور المؤسسات الدينية في التأثير على صنع القرار السياسي والعمليات الانتخابية في المنطقة؟
3. إلى أي مدى ساهم الدين في تعزيز الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي، أو كان عاملاً في تأجيج النزاعات والصراعات العرقية والطائفية؟
4. كيف تم توظيف الدين من قبل الحكومات والأحزاب السياسية والجماعات الدينية لتحقيق مكاسب سياسية أو فرض توجهات معينة؟
5. ما دور الحركات الدينية في دعم أو معارضة الأنظمة الحاكمة، وما تأثير ذلك على المشهد السياسي العام؟
6. كيف أثرت التوجهات الدينية على العلاقات الدولية لدول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، خاصة في ما يتعلق بالتعاون مع القوى الإقليمية والدولية؟
7. ما العلاقة بين الدين والتطرف في المنطقة، وما السياسات التي تم تبنيها لمواجهة الجماعات المتطرفة ذات الأيديولوجيات الدينية؟
8. ما هو مستقبل الدور الديني في سياسات دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وما الاستراتيجيات الممكنة لتعزيز دور الدين في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها لأنها توضح الدور الحاسم الذي لعبه الدين في التأثير على السياسات في دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بين عامي (1990م و2024م) وكان هذا الدور متعدد الأوجه وكان له تأثير كبير على مجموعة من المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال دراسة كيفية استخدام الدين كأداة للسلطة والتعبئة، وكذلك كيفية تعزيزه للاستقرار السياسي أو تفاقم الصراعات، يضيف البحث إلى مجموعة المعرفة حول العلاقة بين الدين والسياسة في إفريقيا. ومن الناحية العملية، يقدم للعلماء وصناع القرار إطارًا تحليليًا لفهم كيفية تأثير الدين على البنية الحكومية ومدى نجاح المنظمات الدينية في تعزيز الاستقرار والنمو، ونظرًا لتصاعد التطرف الديني وتدخل الجهات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية تحت ذرائع أمنية أو دينية، تساهم الدراسة أيضًا في تفسير الجوانب الإقليمية والعالمية للعلاقة بين الدين والسياسة. وتتجلى أهميتها من خلال تقديم توقعات لمستقبل تأثير الدين في السياسة واقتراح التدابير التي قد تؤدي إلى تحسين العلاقة البناءة بين المنظمات الدينية والسياسية من أجل تحقيق الاستقرار والنمو المستدام في المنطقة.

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولي: الدين كعامل استقرار سياسي

ومن المحتمل أن يكون للدين دور في تعزيز الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي في بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من خلال دعم القيم المشتركة وتعزيز الحوار بين الأديان.

الفرضية الثانية: توظيف الدين في العملية السياسية

يمكن أن تكون الحكومات والأحزاب السياسية قد استخدمت الدين كأداة للتعبئة السياسية أو لتحقيق شرعية سياسية، مما أثر على توجهات السياسات العامة.

الفرضية الثالثة: الدين كمحفز للنزاعات والصراعات

قد يكون الدين قد ساهم في تأجيج النزاعات العرقية والطائفية، خاصة في الدول التي تشهد تداخلاً بين الهويات الدينية والانقسامات السياسية.

الفرضية الرابعة: دور المؤسسات الدينية في صنع القرار

من المحتمل أن تكون المؤسسات الدينية قد لعبت دورًا في توجيه القرارات السياسية والسياسات العامة، سواء من خلال التأثير المباشر على الحكومات أو عبر التأثير غير المباشر في الرأي العام.

الفرضية الخامسة: العلاقة بين الدين والتطرف

يمكن افتراض أن التوظيف الديني في السياسة قد أدى في بعض الحالات إلى تصاعد التطرف الديني، خاصة في ظل ضعف الدولة وانتشار الجماعات المتطرفة.

منهجية الدراسة

1. منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى وصف وتحليل دور الدين في سياسات دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة الممتدة من (1990م إلى 2024م) كما سيتم توظيف المنهج التاريخي لاستعراض التطور التاريخي لتأثير الدين على السياسة في هذه المنطقة، بالإضافة إلى المنهج المقارن لمقارنة تأثير الدين في سياسات مختلف الدول، ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف في توظيفه داخل الأنظمة السياسية المختلفة.

- **الدين كأداة للشرعية والاستقرار السياسي**

يعتبر الدين أحد الأدوات الأساسية التي تلجأ إليها الأنظمة السياسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتعزيز شرعيتها وترسيخ الاستقرار السياسي. فمنذ حقبة ما بعد الاستعمار، لعبت المؤسسات الدينية دورًا بارزًا في تشكيل الهوية الوطنية وتوفير الدعم السياسي للحكومات، حيث سعت العديد من الأنظمة إلى توظيف الدين كعنصر موحد للمجتمع في ظل التحديات السياسية والاقتصادية المتزايدة، ولقد ساهمت العقائد الدينية في توفير إطار أخلاقي وسياسي للحكم، حيث استخدمت بعض الأنظمة الخطاب الديني لتعزيز سلطتها وإضفاء الشرعية على قراراتها. في بعض الدول، تم دمج الدين في الدساتير والسياسات العامة، مما منح الحكومات شرعية مستمدة من المعتقدات الدينية السائدة، وساهم في تقوية الروابط بين الدولة والمجتمع. كما عملت بعض الأنظمة السياسية على دعم المؤسسات الدينية ومنحها دورًا في صياغة التشريعات وتوجيه القيم المجتمعية، الأمر الذي ساعد في خلق بيئة سياسية مستقرة نسبيًا، وكانت المؤسسات الدينية عاملًا أساسيًا في الوساطة بين الحكومات والمعارضة، حيث لعبت دورًا هامًا في احتواء الأزمات السياسية والتفاوض بين الأطراف المتصارعة. كما أن بعض القادة السياسيين اعتمدوا على دعم رجال الدين والمؤسسات الدينية لتعزيز نفوذهم السياسي، سواء من خلال تقديم خطابات دينية داعمة أو تنظيم مبادرات اجتماعية ذات طابع ديني تساهم في تحسين صورتهم أمام الجمهور، فإن هذا التوظيف الديني لم يكن دائمًا عامل استقرار، إذ أدى في بعض الأحيان إلى انقسامات داخلية بين الطوائف المختلفة، خصوصًا عندما تسعى الحكومات إلى تعزيز شرعيتها على حساب أقليات دينية أخرى، مما قد يؤدي إلى توترات سياسية واجتماعية. لذا، فإن تحقيق الاستقرار السياسي من خلال الدين يتطلب تبني سياسات متوازنة تعزز الحوار الديني وتمنع استغلال الدين لأغراض سياسية ضيقة.[1]

---

[1] ملكين، يعقوب (٢٠٠٣م)، اليهودية العلمانية، ترجمة وتعليق: د. أحمد راوى القاهرة مركز الدراسات الشرقية، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية،ص33-31.

كما لعبت المؤسسات الدينية دورًا حيويًا في صياغة السياسات الاجتماعية وتعزيز الاستقرار المجتمعي. فقد ساهمت المنظمات الدينية في تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، وهو ما منحها تأثيرًا مباشرًا على المجتمعات المحلية، وجعل الحكومات تعتمد عليها كشريك في إدارة الشأن العام. هذه العلاقة التبادلية عززت من استقرار بعض الأنظمة السياسية، حيث استفادت الحكومات من النفوذ الشعبي للمؤسسات الدينية، بينما حصلت هذه الأخيرة على دعم رسمي يمكنها من توسيع نطاق أنشطتها.وفي بعض الحالات، استخدمت النخب الحاكمة الدين لتبرير قرارات سياسية كبرى، مثل تمديد فترات الحكم أو فرض سياسات معينة على المجتمع، مستندة إلى التأييد الديني لإضفاء الشرعية عليها. كما أن الخطاب الديني كان أداة فعالة في مواجهة الحركات المعارضة، حيث لجأت بعض الأنظمة إلى استمالة رجال الدين لمواجهة الأصوات المناهضة للحكم، مما أدى إلى خلق ديناميات جديدة في العلاقة بين الدين والسياسة، ولكن على الرغم من أن هذا التوظيف الديني عزز الاستقرار في بعض الدول، إلا أنه أدى في حالات أخرى إلى تصاعد الانقسامات الطائفية والدينية. ففي الدول التي لم تستطع تحقيق توازن بين الأديان والمذاهب المختلفة، أدى هذا التوظيف إلى خلق حالة من الاستقطاب الاجتماعي، مما تسبب في نشوب صراعات داخلية. كما أن بعض الجماعات السياسية استغلت الدين لحشد الدعم الشعبي ضد خصومها، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي وأدى إلى توترات طويلة الأمد، فإن العلاقة بين الدين والاستقرار السياسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تبقى معقدة ومتغيرة، حيث يعتمد تأثير الدين على السياسات العامة على طبيعة النظام الحاكم، ومدى نجاحه في تحقيق التوازن بين الدين والسياسة، وضمان عدم استغلال الدين لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة. تحقيق الاستقرار المستدام يتطلب تبني نهج شامل يعزز التعددية الدينية ويؤكد على دور الدين في بناء السلام بدلاً من تأجيج النزاعات السياسية. [1]

فإن العلاقة بين الدين والسياسة يمكن تقسيمها إلى أربعة اتجاهات رئيسية: أولاً، هيمنة الدين التامة على السياسة، مما يعني أن السياسة خاضعة تمامًا للدين. ولأنها نتيجة لرؤية دينية وحساسة للمفارقات وتفوق الروحي على الدنيوي، فضلاً عن أنها تأتي غالبًا من مصلحين دينيين مثل لوثر وكالفن، أو فقهاء مثل كودين، أو رجال دين مثل بوسويت، فإن مجموعة الأفكار التي تتجه في هذا الاتجاه تشكل نظريات دينية أو مفكرين دينيين مثل كادموستر. ثانيًا، المجالان الديني والسياسي منفصلان فهو يحكمه الآن القواعد الطبيعية التي يضعها الإنسان باستخدام العقل. ومن نواحٍ عديدة، أصبح مفهوم القانون الذي يحكم المجال السياسي واضحًا تمامًا أيضًا. فهو يختلف من حيث أهدافه عن القانون الإلهي في أنه لا يضع سوى الالتزامات التي تتوافق مع القانون الطبيعي والعقل. إن الدين يختلف عن السياسة في أن هدفه الوحيد هو خدمة الصالح العام، والناس ككل مسؤولون عن سن القوانين. والقانون غير العادل ليس خروجاً عن الموضوع. على إدراك الحقيقة التي قد يتأكد منها الإنسان عقلانيًا. إذا كانت الأفكار الدينية تسعى إلى دعم هيمنة الدين على السياسة، بغض النظر عن الخلافات الملحوظة داخلها، فمن خلال النظر إلى الدين كأداة يستخدمها الحاكم لتعزيز أهدافه السياسية، قدم بعض المثقفين الآخرين حجة مضادة تسعى إلى إخضاع الدين للسياسة هذه المرة. وقد عبر الفلاسفة والمنظرون السياسيون الذين وضعوا قيمة عالية على توفير الدولة للعديد من الأدوات لدعمها، بما في ذلك الدين نفسه، عن هذه الأفكار الذاتية. ثالثًا، جعل الدين قضية سياسية. وفي حين أن هذا لا ينفي أهمية الدين كعنصر من عناصر الاستقرار الاجتماعي، فقد أشار بعض العلماء إلى أنه يمكن أن يكون أيضًا سببًا للصراع والانقسام، رابعا، استقلال الكنيسة عن الدولة والفصل التام بين الدين والسياسة، حيث أكد كل من الفيلسوفين الفرنسيين فرانسيس الأول وفرانسيس الثاني على ضرورة استقلال الدولة عن الدولة، وإقرار هشاشة الدولة وضرورة إخضاعها لهذه الأخيرة للتغلب على المخاطر التي تشكلها واستغلالها لتعزيز سلطتها وإدامتها. والعلاقة بين الدين والسياسة، كما أقر بها مكيافيلي ومونتسكيو، لا تعني أن على الأمير أن يقوم بالتزاماته الأخلاقية والدينية؛ بل إنها تشير إلى تحقيق السلطة والاحتفاظ بها. رابعا، استقلال الكنيسة عن الدولة والفصل التام بين الدين والسياسة، حيث ينقسم المجال العام، كمجال للتنافس المستمر والحر بين المصالح المنظمة للوصول إلى تفاهمات عملية واجتماعية، أي من خلال

[1] جانسماير، مارك جوير، (١٩٩٥م)، الحرب الباردة الجديدة القومية الدينية تواجه الدولة العلمانية، القاهرة الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة ع ٨٢٢، ص174.

التفاوض الذاتي ووفقا لتوازن القوى، والمجال الخاص المستقل عن المجال العام، والذي توضع فيه كل الأمور البعيدة عن السياسة وعن تنظيم الشؤون العامة، مثل الدين والقيم الأخلاقية والفلسفية المختلفة وغيرها من المبادئ الشخصية والعائلية للأفراد. ومن أبرز ممثلي هذه النظرية جون لوك، وبنجامين كونستانت، ولامينيس، ثم توكفيل.

1. المكانة الاجتماعية للدين

لا يزال الدين يمارس تأثيراً كبيراً على السلوك السياسي. فقد فشل نموذج الدولة القومية في استبعاد التأثيرات والمطالب والدوافع الدينية من النشاط السياسي. وتتجلى درجة تأثير الدين على السلوك السياسي بشكل عام والرأي العام بشكل خاص في اعتقاد البعض بأن الإسلام يقدم إطاراً عقائدياً شاملاً وأيديولوجية لإقامة الدولة والتفاعل مع العالم الخارجي، وبسبب الترابط المتبادل بين الدين والوجود البشري والتطور الثقافي والحضاري المقابل، أصبح الدين مؤثراً قوياً. وتوقع العديد من المحللين والباحثين عودة الأديان، وخاصة في القرن الحادي والعشرين، الذي وصفوه بأنه قرن ديني بامتياز، ونظراً للتقدم اللاحق للثقافة والحضارة، فقد أصبح الدين قوة فعّالة وحافزاً للناس، وخاصة في مناطق الصراع مثل الشرق الأوسط.

2. النهضة الكبيرة للدين في السياسة الدولية

يعتقد العديد من المراقبين أن هناك عدداً من الأسباب وراء هذا الانتعاش، ولكن الأسباب التالية ربما تكون الأكثر أهمية: [1]
هيمنة الفردية، حيث ينظر إلى الدين في نموذج الحداثة الغربية باعتباره مجموعة من المعتقدات الشخصية المرتبطة بالفرد ولا تتعدى المجال الجماعي أو العام. وفي حين ينظم الدين الفرد والمجتمع، والمجالين الخاص والعام، فإنه يلعب أيضاً دوراً كأسلوب حياة في العديد من البلدان غير الغربية. من ناحية، ينظم الدين المجتمع ؛ ومن ناحية أخرى، ينظم حياة الناس؛ ومن ناحية ثالثة، يعمل كمخزن للأخلاق والقيم، وقد ساهم فشل سياسات التحديث والتنمية التي تبنتها العديد من دول الجنوب، وانتشار الفساد بكل مظاهره، وكسر الروابط الاجتماعية، في تسهيل إدخال الدين كأداة لتنظيم المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبعبارة أخرى، يُنظَر إلى الدين باعتباره يلبي المطالب الملموسة في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاحتياجات الروحية من ناحية. ووفقاً لآخرين، فإن الدين هو فيتامين الضعفاء والمحرومين في العالم وليس أفيون الجماهير، كما قال كارل ماركس ذات يوم، بما أن العالم العربي هو مهد الديانات السماوية الثلاث، فإن الدين يلعب دوراً فريداً هناك: المسيحية والإسلام واليهودية. وعلى هذا فإن التوحيد والاقتناع بوجود إله واحد فقط في الكون يشكلان محوراً أساسياً في تاريخ الشرق الأوسط. فقد أدت المنطقة إلى ظهور المسيحية، ثم انتشر الإسلام في مختلف أنحاء العالم، كما إن السياسة في الإسلام هي أسلوب حياة شامل يضع الأساس للحياة الخاصة والعامة لكل من الأفراد والجماعات، وكذلك للدولة والمجتمع. وتتمثل الأهداف الأساسية للشريعة الإسلامية في تعزيز اللطف، ووقف الشر، وتحقيق العدالة والسلام. وفي الإسلام، تعمل السياسة على توجيه الحكومات وتشجيعها على تقديم الحكم الأخلاقي من خلال استشارة المواطنين. وسواء كان ذلك فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها الأقليات غير المسلمة في هذه المجتمعات أو في أعقاب صعود الحركة السياسية الإسلامية في الدول العربية، والتي تُعرف باسم الإحياء العالمي للدين أو الإحياء الديني للإسلام في الشرق الأوسط، فإن الدين لا يزال يلعب دورًا مهمًا في السياسة في الشرق الأوسط مما جعل من الممكن إجراء أبحاث حول كيفية تأثير الدين على السياسة في هذا المجال. والواقع أن الدين أصبح الآن موضوعًا مهمًا في العلوم السياسية.
في ماليزيا نكتشف أن حجر الزاوية في الوحدة الدينية والثقافية للماليزيين هو العقيدة الإسلامية التي تلعب دوراً كبيراً في هويتهم وشخصيتهم. أي أن الدين الإسلامي مرتبط بمنظومة القيم الاجتماعية، فنكتشف أنه بالنسبة لهم نظام حياة، وفي ماليزيا نكتشف أن حجر الزاوية في الوحدة الدينية والثقافية للماليزيين هو العقيدة الإسلامية التي تلعب دوراً كبيراً في هويتهم وشخصيتهم. وبعبارة أخرى، نرى أن الإسلام لأن الدين الإسلامي مرتبط بمنظومة القيم الاجتماعية، فإن الدين بالنسبة لهم هو أسلوب حياة، ونظراً لأن الشرق الأوسط هو مهد الديانات الثلاث كما ذكرنا سابقاً، وأن الدين هو مصدر للهوية لأنه يوفر رموز المصداقية والأهمية ومعنى

[1] ملكين، يعقوب (٢٠٠٣م)، اليهودية العلمانية، ترجمة وتعليق: د. أحمد راوى القاهرة مركز الدراسات الشرقية، مرجع سابق ،ص33-31.

الوجود السياسي والاجتماعي، وأن الدين هو مصدر أساسي لا غنى عنه للمجتمع المدني من جهة، وأنه يضفي الشرعية على الأنظمة الحاكمة من جهة أخرى، أو قد يوفر الطاقة الحيوية الثورية لتحدي شرعية تلك الأنظمة، فإن أهمية الدين والسياسة ترجع إلى المهام العديدة التي يؤديها كل منهما في خدمة الآخر (خاصة في الشرق الأوسط)، ولقد استغلت جميع الأطراف، بما في ذلك الدولة والقوى الاجتماعية الأخرى، الدين. وكانت الأنظمة الحاكمة حريصة على إبقاء المؤسسات الدينية تحت السيطرة لأنها أدركت أهمية الدين وكيف يؤثر على الجماهير. على سبيل المثال، تقوم السلطة الرسمية في مصر بتعيين شيخ الأزهر ومفتي مصر بالإضافة إلى أئمة المساجد والزوايا. كما تم اختيار "الإسلام هو الحل" كشعار للإخوان المسلمين، وعلى الرغم من اختلافاتهم في الفلسفات السياسية والتحالفات الإقليمية والعالمية والأنظمة السياسية (ملكية أو جمهورية)، فإن الدول العربية تختار استخدام الإسلام كمصدر للشرعية بطرق متنوعة، ولعل أهمها ما يلي:

1. إن إنشاء وزارة الأوقاف، وتعيين الأئمة وإدارات المساجد، وإنشاء دار الإفتاء، واشتراط اختيار المفتي من قبل الطبقة الحاكمة، كلها أمثلة على كيفية إنشاء المؤسسات الدينية وإعطائها طابعًا رسميًا من أجل توفير نوع من الغطاء الديني للقرارات السياسية. – اهتمام الحكام بالدين من الناحية الرمزية والسلوكية، كما يتضح من إنشاء لجنة دينية داخل المؤسسة التشريعية، ب– حرص بعض الحكام على حضور وإلقاء الخطب في المناسبات الدينية، مثل إحياء ليلة القدر ومكافأة من يحفظون القرآن الكريم.
2. حرص بعض الزعماء في أغلب هذه الدول على بدء محاضراتهم بعبارة "بسم الله الرحمن الرحيم" للدلالة على ميلهم الديني.
3. يحاول بعض الزعماء، كما في الأردن والمغرب، إرجاع نسبهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم.
4. تشارك جميع القوى الاجتماعية الأخرى في استخدام الدين، وليس الأنظمة الحاكمة فقط.[1]

ولكن هذه القوى قد تستغله إما لتعزيز شرعية الدولة أو لتقويضها. لقد استخدمت القوى والجماعات الدينية (اليهودية) في دولة مثل إسرائيل الدين لتعزيز قدرات الجيش القتالية من خلال إلقاء المحاضرات على الجنود حول إيمانهم وحثهم أحيانًا على تحدي أوامر رؤسائهم. وبما أن (20%) فقط من أفراد الجيش الإسرائيلي متدينون، فإن الـ(80%) الباقية علمانيون، بما في ذلك جميع الشباب والفتيات غير المتزوجين. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد بعض القوميين اليهود أن الكنيست، أو البرلمان، يعتمد على القوانين غير اليهودية أكثر من القوانين اليهودية، التي يجب أن تكون مهيمنة وعليا، كما إن المؤسسات التي بدأت في البناء في باكستان في عام (1977م) توصف بأنها إسلامية. في الواقع، كان تأسيس الدولة الباكستانية في 15 أغسطس(1947م) ، والتي تميزت منذ البداية بأغلبية المسلمين، قائمًا على الإسلام. يمكن للمجموعات الاجتماعية الأخرى غير الدولة استخدام الدين لتأسيس الشرعية والشهادة بأن سياساتها ومواقفها تتوافق مع المبادئ الدينية. وفقًا لتفسيرهم للشريعة الإسلامية، استخدمت الجماعة الإسلامية في مصر العنف ضد الحكومة، اتفق التجمع اليمني للإصلاح، وجبهة العمل الإسلامي في الأردن، والإخوان المسلمين في مصر على التعاون والمشاركة في الهياكل السياسية الحالية. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن النظام الحاكم (السابق) رفض إعطاء الإخوان المسلمين أي شرعية، فقد شاركوا في الانتخابات البرلمانية وحصلوا على العديد من المقاعد. وبينما تسمح بعض الحركات السلفية بالانتخابات كوسيلة لهداية الناس، تعارضها حركات أخرى باعتبارها تسوية مع الإسلام.

أما بالنسبة للإخوة المسيحيين فقد خاطب قداسة البابا الراحل شنودة الحضور خلال إحدى عظاته الأسبوعية بأن التصويت في الانتخابات واجب روحي ووطني، ومن لا يفعل ذلك فهو يهدر حقوق الوطن، فالناس تحترمك إذا صوتت، ولذلك شجع الأقباط على المشاركة حتى يشعر الناس بحضورهم الوطني، كما دعاهم إلى الحضور بشكل فعال حتى يكون لهم تأثير في حياة الوطن، يقول البعض إنها نعمة جاءت منك وليست منا، بينما ينصح البعض الآخر بضرب رأسك في الحائط وترقب النتيجة، وهناك فريق

[1] المنوفي، كمال، وعوض، جابر، ومتكيس هدى (تحرير) ، (٢٠٠٦م) الأطلس الماليزي القاهرة: جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 186-187.

ثالث سيقول إن الانتخابات ستتم بك أو بدونك، تصبح مثل الجثة المهملة، ولا أحد يشعر بوجودها، جون. وقال البابا شنودة الثالث: "استعدوا للطريقة التي تصوتون بها، وإذا ذهبتم للإدلاء بصوتكم وواجهتم مشاكل من المسئول في هذا المكان، فقولوا له سنرفع دعوى قضائية ضدكم"، ونصح الأقباط باللجوء إلى النظام القانوني لحل أي مشاكل تواجههم في اللجان. ليس من العار أن تطالب بحقوقك، لئلا يقول أحد أنهم زهدون، إن إظهار مثل هذا التفاني والخضوع أمر مخز. وبدلاً من ذلك، أتذكر أن الرسول بولس سأل الأمير الذي أراد أن يجلده، "هل يجوز لك أن تجلد رجلاً رومانياً لم يُدان؟" عندما كانا على وشك القيام بذلك. لأن حكماً قضائياً في ذلك الوقت جلد رومانياً. قال له الأمير: "أنا روماني لأنني اشتريت الجنسية الرومانية، وأنت؟" قال له الرسول بولس: "لقد ولدت بها". أعلن الرسول بولس ذات مرة: "أنا واقف أمام عرش قيصر، وإلى قيصر أرفع شكواي"، رداً على شخص حاول تسليمه لليهود للإعدام. ورداً على ذلك، قال الحاكم: "اذهب إلى قيصر". يحثنا الرسول بولس على الدفاع عن حقوقنا ومواجهة التحديات. من الأهمية بمكان حماية حقوق المرء دون ارتكاب أخطاء. إن المطالبة بالحق أمر مقبول تمامًا، ولكن ظلم شخص ما أمر خاطئ، والنص ينصحنا "بالغضب ولا تخطئ". وبالإضافة إلى مساعدة الناس على التصويت، نصح البابا الأساقفة والكهنة بتنسيق هذه العملية. وتجدر الإشارة إلى أن مسؤولياتهم تمتد إلى ما هو أبعد من الصلاة؛ إذ أن لديهم أيضًا واجبات وطنية.[1]

كما إن إظهار مثل هذا التفاني والخضوع أمر مخز. وبدلاً من ذلك، أتذكر أن الرسول بولس سأل الأمير الذي أراد أن يجلده، "هل يجوز لك أن تجلد رجلاً رومانياً لم يُدان؟" عندما كانا على وشك القيام بذلك. لأن حكماً قضائياً في ذلك الوقت جلد رومانياً. قال له الأمير: "أنا روماني لأنني اشتريت الجنسية الرومانية، وأنت؟" قال له الرسول بولس: "لقد ولدت بها". أعلن الرسول بولس ذات مرة: "أنا واقف أمام عرش قيصر، وإلى قيصر أرفع شكواي"، رداً على شخص حاول تسليمه لليهود للإعدام. ورداً على ذلك، قال الحاكم: "اذهب إلى قيصر". يحثنا الرسول بولس على الدفاع عن حقوقنا ومواجهة التحديات. من الأهمية بمكان حماية حقوق المرء دون ارتكاب أخطاء. إن المطالبة بالحق أمر مقبول تمامًا، ولكن ظلم شخص ما أمر خاطئ، والنص ينصحنا "بالغضب ولا تخطئ". ومساعدة الناس على التصويت، نصح البابا الأساقفة والكهنة بتنسيق هذه العملية. وتجدر الإشارة إلى أن مسؤولياتهم تمتد إلى ما هو أبعد من الصلاة؛ إذ أن لديهم أيضًا واجبات وطنية.

ويزعم البعض أن البابا شنودة الثالث أمر الأقباط في المرحلة الأولى من الانتخابات التشريعية(2011م–2012م)، والتي بدأت في(28 نوفمبر 2011م)، بالتصويت للمرشحين الأقباط. وطلب البابا اختيار مرشحي أحزاب المصريين الأحرار والتجمع والإصلاح والتنمية والوطني المصري إذا لم يكن هناك مرشحون أقباط. وعليهم دعم الليبراليين إذا لم يكن هناك مرشحون من هذه الأحزاب. وطلب من الناس التصويت لـــــ"الكتلة المصرية"، التي كانت تتألف في ذلك الوقت من الحزب المصري الديمقراطي والتجمع والمصريين الأحرار، وكان يقودها المليونير نجيب ساويرس والدكتور محمد أبو الغار والمرحوم رفعت السعيد الزعيم السابق لحزب التجمع، والمجموعة التي يقودها رامي لكح ومحمد أنور عصمت السادات، والتي تعرف باسم كتلة الإصلاح والتنمية. ومن ناحية أخرى، حث الأقباط على أن يكونوا قوة تصويتية كبيرة في الانتخابات وحذر من دعم حزب الوفد أو الحركات الإسلامية أو جماعة الإخوان المسلمين لأنهم كانوا في البداية حلفاء للإخوان، وأضافت الحركات الدينية في جنوب وجنوب شرق آسيا طابعًا إسلاميًا إلى السياسات من أجل استخدام السياسة لمعالجة القضايا الدينية، وتطبيق الشريعة كأساس للحكم: نكتشف أن المملكة العربية السعودية تأسست على تحالف بين الجماعات الدينية وحركة سياسية برئاسة الأمير محمد بن سعود. وجود المسجد الحرام في مكة وجبل عرفات وقبر النبي محمد صلى الله عليه وسلم وغيرها من الأماكن المقدسة في المملكة جعل ذلك ممكنًا. الإسلام ثقافة تقدر الشخصية والسلطة، وفي المغرب يُنظر إلى الجمع بين الإسلام الديني والسياسي كمصدر للشرعية لأي ملك ووسيلة لتعزيز سلطته، وبعبارة أخرى، فإن التكيف الاجتماعي، الذي يشمل جميع أفراد المجتمع، يقوم على تبني معايير وثقافة الجماعة من أجل الاعتراف بكل فرد كعضو في الجماعة يساهم في شخصيته. وبعبارة أخرى، دمج حكام المغرب الخطاب الديني والسياسي الرسمي لأنهم رأوا

[1] جعفر، هشام (٢٠٠٤م)، الاسلاميون وتحديات بناء تيار ديمقراطي"، في د. عمرو الشوبكي (محررا)، اسلاميون وديمقراطيون: اشكالية بناء تيار اسلامي ديمقراطي القاهرة مؤسسة الأهرام،ص63-73.

في الإسلام مصدرًا للهوية المغربية وأساسًا لشرعية حكمهم. كما جمعوا بين السلطة السياسية والدينية. يُشار إلى الملك هناك باسم أمير المؤمنين، ويتماهى الملك المغربي مع الأسرة العلوية وعائلة النبي محمد صلى الله عليه وسلم؛ بالإضافة إلى قسم الولاء الذي يقسمه الأكاديميون الدينيون للملك، مما يضفي الشرعية الدينية على السلطة السياسية.[1]

كما إن الفكرة الأساسية هي أن الحكومة المغربية حريصة على كسب الأكاديميين الدينيين ومحاولة سد الفجوة بينهم من أجل الحفاظ على شرعيتها التي تستمدها من الإسلام، واستغلال الدين في العلن من أجل اكتساب الشرعية والحفاظ عليها، تحاول العديد من الأنظمة الحاكمة، وخاصة في الدول العربية، استغلال الدين في المجال العام من خلال تقديم دفاعات دينية لسياساتها، خلال فترة حكم الرئيس السابق مبارك، شهدت مصر استخدام الفتاوى السياسية لإضفاء الشرعية وحشد الدعم للدكتاتورية الحاكمة. ولعل أبرز هذه الفتاوى كانت تلك التي أصدرها الإمام الأكبر الراحل الدكتور محمد سيد طنطاوي، والتي سمح فيها بجلد الصحفيين المعارضين للرئيس السابق حسني مبارك. ثم أصدر رئيس جمعية أنصار السنة المحمدية وأحد الشخصيات البارزة في الحركة السلفية، الشيخ محمود عامر، فتوى تسمح لجمال مبارك، نجل الرئيس السابق، بورثة الرئاسة، وعندما دعا الدكتور محمد البرادعي إلى العصيان المدني في جميع أنحاء البلاد، أصدر نفس الشيخ فتوى أريق فيها دمه. لقد وافق البابا شنودة على توريث جمال مبارك للسلطة، وأيد ترشيح الرئيس لفترة رئاسية خامسة، وبالتالي لم تكن الكنيسة مستثناة من هذا النوع من الفتاوى. وبما أن الرئيس الأسبق عبد الناصر استخدم الإسلام لدعم تبنيه للاشتراكية كأيديولوجية رسمية أثناء وجوده في السلطة، فقد يكون من غير الدقيق أن نزعم أن ديكتاتورية مبارك السابقة كانت الوحيدة التي سيطرت على مصر واستخدمت الفتاوى لأغراض سياسية.

كما استخدم السادات الرئيس السابق الإسلام مبرراً لمقترحه للسلام بين مصر وإسرائيل. ولم تكن مصر الدولة الوحيدة التي استخدمت الحكومات الحاكمة فيها الإسلام مبرراً لسياساتها. فعندما زعم في خطاباته أن الغرب الصليبي يحارب العرب والمسلمين للسيطرة عليهم وعلى قدراتهم، رفع الرئيس العراقي السابق صدام حسين لواء الإسلام ضد التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد العراق في محاولة لتحرير الكويت. وعندما انتفض الشعب المصري ضد حكومة الرئيس السابق مبارك، استخدم الدين أيضاً لمحاولة ردع الشعب عن المطالبة برحيله. وكانت قضية الفتاوى العديدة التي تحرم التمرد على الملك بمثابة دليل على ذلك. وكان أشهر هذه الفتاوى تلك التي تحرم الاحتجاجات والتمرد ضد الحكومة، والتي أصدرها دعاة السلفية قبل وبعد ثورة (25 يناير 2011م) صدرت في المملكة العربية السعودية فتوى تحرم المظاهرات، وتصفها بأنها سبب لتفكك البلاد، واستئصال دينها وقيمها وأخلاقها، وتقسيم كلمتها، وتشتيت وحدتها، وتقسيم البلاد، والسيطرة على خيراتها.[2]

ولقد كان الدين أحد القوى الرئيسية التي دفعت الشعوب إلى الانتفاضة ضد حكامها الظالمين، وتصل حالة التوتر إلى ذروتها عندما تستخدم الأنظمة الحاكمة القوة المفرطة ضد شعوبها، وفي هذه الحالات يتم استخدام الدين ضد الحكومات، حيث أن العقيدة الإسلامية تحرم قتل النفس، ولكن الأنظمة الحاكمة تتعمد قتل أبناء وطنها. وقال الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر: "إن أي احتجاج وطني سلمي يقابل بالقوة والعنف المسلح وسفك دماء المواطنين السلميين هو انتهاك لعهد الحكم بين الأمة وحكامها، كما أنه ينتقص من شرعية السلطة ويهدر حقها في الاستمرار بالرضا". ويصبح من حق الشعوب المضطهدة أن تسعى إلى عزل ومحاسبة الحكام الظالمين إذا استمروا في استبدادهم واستخفوا بدماء المواطنين الأبرياء من أجل الحفاظ على بقائهم غير المشروع، بغض النظر عن إرادة الشعب. وأكد أن انتهاك حرمة الدم الحرام هو الذي يفصل بين شرعية الحكم وانحداره إلى الإثم والعدوان، ودعا في هذه المواقف الجيوش المنظمة في كل الدول العربية إلى الوفاء بالتزاماتها الدستورية في الدفاع عن أوطانها من التهديدات الخارجية، حتى لا تصبح أدوات قمع وإرهاب للشعب وإراقة الدماء. وحث الجيوش المنظمة في كل الدول العربية على الوفاء بالتزاماتها الدستورية في الدفاع عن أوطانها من التهديدات الخارجية حتى لا تصبح أدوات قمع وإرهاب للشعب وإراقة الدماء.

---

[1] جيرنر، ديبورا ج (تحرير)، (٢٠٠٣م)، الشرق الأوسط المعاصر محاولة للفهم، ترجمة أحمد عبد الحميد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،ص 520-524.

[2] سعدي، محمد (٢٠٠٦م)، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، سلسلة اطروحات الدكتوراه، رقم (٥٨) بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،ص93-96.

وبحسب الدكتور يوسف القرضاوي، إذا انحرف الملك عن إرادة الشعب ولم يؤيده الشعب أو يرغب فيه، فمن المقبول أن يخرجوا عليه. ويضرب مثلا بغالبية الذين صعدوا إلى العرش في العالم العربي، فيسميهم رؤساء جمهوريات وملوكاً، وليسوا ملوكا في الحقيقة، بل ملوكا لأنهم أصبحوا متصلين، وهذه الاستمرارية غير كافية لأنهم يريدون استمرار هذا في ذريتهم من بعدهم. [1]

- **الدين كمحرك للصراعات والنزاعات السياسية**

رغم أن الدين يمثل عاملًا هامًا في تشكيل الهوية الجماعية وتعزيز الاستقرار السياسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلا أنه كان في العديد من الأحيان محركًا رئيسيًا للصراعات والنزاعات السياسية. فقد استُخدم الدين كأداة لتعبئة الجماهير وتحفيز الولاءات الطائفية والعرقية، مما أدى إلى تصاعد النزاعات الدينية والسياسية، خاصة في المجتمعات التي تعاني من انقسامات تاريخية عميقة بين الأديان والمذاهب المختلفة، وإحدى أبرز سمات هذا التوظيف الديني في الصراعات السياسية هو ارتباط الدين بالنزاعات العرقية والإثنية، حيث غالبًا ما تتداخل الانتماءات الدينية مع الانقسامات القبلية والإثنية، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع السياسية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، شهدت بعض الدول مواجهات بين الجماعات الدينية المختلفة بسبب صراعات على السلطة أو الموارد الاقتصادية، حيث يتم استغلال الخطاب الديني لتبرير العنف السياسي وإضفاء طابع ديني على نزاعات جوهرها اقتصادي أو سياسي، كما أن ظهور الجماعات الدينية المتطرفة في المنطقة عزز من دور الدين كمحرك للنزاعات، حيث تبنت بعض الجماعات المسلحة خطابًا دينيًا راديكاليًا لتبرير العنف واستقطاب الأتباع. هذه الجماعات، التي نشأت في سياقات الفقر والتهميش، استغلت الإحباط الشعبي من الأوضاع السياسية والاقتصادية لتقديم نفسها كبديل عن الأنظمة الحاكمة، مما أدى إلى موجات من العنف والإرهاب زعزعت استقرار العديد من الدول.

ولقد لعبت القوى السياسية دورًا في استغلال الانقسامات الدينية لتحقيق مكاسب سياسية، حيث سعت بعض الأحزاب والحكومات إلى توظيف الدين لكسب تأييد شرائح مجتمعية معينة، مما أدى إلى استبعاد فئات أخرى، وتصعيد التوترات بين المكونات المختلفة للمجتمع. كما أن بعض الدول استخدمت الدين كأداة للسيطرة السياسية، من خلال فرض سياسات دينية متشددة أو منح امتيازات خاصة لجماعات دينية محددة، مما أدى إلى نشوء احتجاجات وصراعات اجتماعية واسعة، فإن التدخلات الخارجية أسهمت في تعزيز النزاعات الدينية، حيث استخدمت بعض القوى الدولية الدين كأداة للنفوذ السياسي، عبر دعم جماعات دينية معينة على حساب أخرى، مما عمّق من الانقسامات وأدى إلى اندلاع حروب بالوكالة بين الفصائل المتصارعة، يمكن القول إن الدين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لم يكن مجرد عنصر محايد في السياسة، بل كان في كثير من الأحيان أداة استُخدمت لتحريك النزاعات، سواء من قبل الجماعات المتطرفة أو من قبل القوى السياسية الساعية لتحقيق أهدافها. ومع ذلك، فإن معالجة هذه الإشكالية تتطلب تعزيز سياسات وطنية وإقليمية تعزز الحوار الديني والتسامح، وتمنع استغلال الدين كوسيلة للصراع، مع العمل على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية كحل طويل الأمد لمعالجة جذور هذه النزاعات.

منذ عام (1990م)، شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تصاعدًا ملحوظًا في دور الدين كمحرك للصراعات والنزاعات السياسية، حيث أصبح الدين عاملًا رئيسيًا في إعادة تشكيل المشهد السياسي للعديد من الدول. وبفعل التداخل بين الدين والهويات العرقية والإثنية، برزت صراعات ذات طابع ديني تغذت على عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، مما أدى إلى تفاقم الأزمات الداخلية وعدم الاستقرار في المنطقة، التداخل بين الدين والسياسة والصراعات العرقية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعكس تعقيد المشهد السياسي والاجتماعي في المنطقة، حيث يتشابك الدين مع الهويات العرقية والإثنية ليصبح أداة تُوظَّف في النزاعات السياسية. فالدين لا يُستخدم فقط كمصدر للهوية الثقافية والروحية، بل يتحول أحيانًا إلى وسيلة للتمييز بين الجماعات المختلفة، ما يؤدي إلى تفاقم الانقسامات العرقية والصراعات السياسية. في العديد من الدول، ارتبط الدين بالانتماء القبلي والإثني، مما جعل الاختلافات الدينية تُترجم إلى تنافس سياسي واجتماعي بين المجموعات المختلفة، وهذا التداخل بين الدين والسياسة كان له تأثير

[1] سليم محمد (١٩٩٨م)، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ص218.

كبير على استقرار بعض الدول، حيث عمدت الحكومات والأحزاب السياسية إلى استغلال الهوية الدينية لكسب الدعم الشعبي أو تهميش المعارضين. في بعض الحالات، لجأت النخب السياسية إلى منح امتيازات لجماعات دينية معينة على حساب الأخرى، مما أدى إلى تصعيد التوترات وإثارة النزاعات العرقية. كما أن الجماعات المتطرفة استغلت الانقسامات الدينية والعرقية لتعزيز نفوذها، مستغلة الفقر والتهميش لتحريض فئات معينة ضد أخرى، مما ساهم في اندلاع صراعات دامية كان لها تداعيات كارثية على المجتمعات المحلية.[1]

فإن التنافس بين الجماعات الدينية المختلفة أدى إلى تفاقم الصراعات السياسية، حيث حاولت كل مجموعة تعزيز نفوذها من خلال التحالف مع جهات سياسية أو عسكرية، مما زاد من تعقيد المشهد. في دول مثل نيجيريا، أدت المواجهات بين المسلمين والمسيحيين إلى موجات من العنف، حيث لعب الدين دورًا في تأجيج الخلافات حول قضايا سياسية واقتصادية أعمق. كما شهدت دول أخرى مثل السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى انقسامات دينية انعكست على الاستقرار السياسي، حيث أصبح الدين عاملاً يحدد التحالفات السياسية والانتماءات العرقية بشكل أكثر وضوحًا، ويصبح من الواضح أن العلاقة بين الدين والسياسة والصراعات العرقية ليست مجرد تداخل عرضي، بل هي بنية معقدة تؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة. ومع غياب سياسات تضمن العدالة الاجتماعية والتعددية الدينية، فإن استمرار هذا التداخل قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات، ما يستدعي جهودًا مكثفة لتعزيز الحوار والتفاهم بين المكونات المختلفة للمجتمع، توظيف الدين في الصراعات السياسية الداخلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يُعَدُّ ظاهرة متكررة تعكس مدى التداخل بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، حيث تلجأ الأنظمة الحاكمة والجماعات السياسية إلى الدين كوسيلة لتعزيز شرعيتها أو كأداة لإقصاء المعارضين. في العديد من دول المنطقة، أصبح الدين جزءًا لا يتجزأ من الخطاب السياسي، حيث يُستخدم لتبرير سياسات معينة أو لإضفاء طابع مقدس على قرارات الحكومة. بعض الأنظمة استغلت الدين لكسب الولاء الشعبي، سواء عبر التحالف مع زعامات دينية مؤثرة أو من خلال فرض قوانين وتشريعات مستمدة من الدين لتعزيز قبضتها على السلطة، واستغلت بعض الحركات المعارضة الدين كأداة لحشد الدعم ضد الحكومات القائمة، حيث تبنت خطابًا دينيًا يربط بين مقاومة الأنظمة الحاكمة وتحقيق العدالة الاجتماعية أو استعادة الهوية الدينية للمجتمع. هذا التوظيف الديني للصراعات السياسية أدى في كثير من الأحيان إلى تأجيج العنف وإثارة الانقسامات داخل المجتمع، حيث وجدت بعض الجماعات نفسها مستبعدة أو مهددة نتيجة السياسات التي تمنح امتيازات دينية لجماعات معينة على حساب أخرى.

أما على مستوى التشريعات، لعب الدين دورًا أساسيًا في رسم السياسات الداخلية، حيث قامت بعض الحكومات بسن قوانين مستوحاة من الدين لتعزيز شرعيتها، الأمر الذي أدى إلى احتجاجات من الجماعات التي شعرت بالإقصاء. في بعض الدول، أدى فرض قوانين دينية معينة إلى تفاقم التوترات بين مكونات المجتمع المختلفة، حيث بات الدين عاملًا في رسم ملامح العلاقات السياسية والاجتماعية، ما خلق بيئة قابلة للاشتعال في ظل أي خلاف سياسي، فإن التدخلات الخارجية أسهمت في تغذية هذا التوظيف الديني للصراعات السياسية، حيث دعمت بعض القوى الإقليمية والدولية جماعات دينية معينة لتعزيز نفوذها في المنطقة، مما أدى إلى مزيد من التعقيد في المشهد السياسي. في ظل هذه الديناميكيات، بات الدين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ليس مجرد عنصر ثقافي أو روحي، بل أداة سياسية تُستخدم لتحقيق مصالح محددة، ما جعل الصراعات الداخلية تأخذ طابعًا أكثر تعقيدًا وصعوبة في حلها، كما استغلت القوى الإقليمية والدولية البعد الديني لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. هذه التدخلات جاءت بأشكال متعددة، منها الدعم المالي والسياسي والعسكري لجماعات دينية معينة، والتأثير على الأنظمة الحاكمة، إضافة إلى نشر أيديولوجيات دينية متشددة بهدف إعادة تشكيل التوازنات السياسية والاجتماعية ، وفي بعض الدول قامت قوى إقليمية بدعم حركات دينية متشددة سواء من خلال التمويل أو التسليح، مما أدى إلى تأجيج النزاعات الداخلية وتعميق الانقسامات الطائفية. على سبيل المثال، شهدت دول مثل نيجيريا ومالي والصومال تنامي نفوذ جماعات مسلحة استخدمت الدين

(1) ضريف، محمد (١٩٩٢م)، الاسلام السياسي في الوطن العربي الرباط منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي،ص171-172.

كغطاء لتبرير أعمال العنف، مســـتفيدة من الفراغ الأمني والتدخلات الخارجية التي زادت من حدة الصـــراع. بعض هذه الجماعات تلقت دعمًا غير مباشر من دول تسعى لتعزيز نفوذها الجيوسياسي في المنطقة من خلال رعاية تيارات دينية معينة، مما أدى إلى تعقيد جهود إحلال السلام والاستقرار، واستغلت بعض القوى الدولية العامل الديني لفرض أجنداتها السياسية، إما عبر دعم أنظمة حاكمة توظف الدين كأداة للشـرعية السـياسـية، أو عبر تقديم مسـاعدات مشـروطة تهدف إلى توجيه سـياسـات هذه الدول وفق مصالحها. في بعض الحالات، أدى هذا التدخل إلى تفاقم الانقسامات بين المجموعات الدينية المختلفة، حيث رأت بعض الجماعات في الدعم الخارجي تهديدًا لهويتها الثقافية والدينية، مما عزز من خطاب العداء تجاه الأطراف المدعومة من الخارج، كما أن المنظمات الدولية لم تكن بعيدة عن هذه الديناميكيات، حيث لعبت بعض المؤسسات الدينية الغربية دورًا في دعم جماعات مسيحية في دول مثل جمهورية إفريقيا الوسـطى، مما سـاهم في إذكاء العداء المتبادل بينها وبين الجماعات الإسـلامية المسـلحة. وفي المقابل، تلقت حركات إسلامية دعمًا من دول شرق أوسطية، ما أدى إلى تحول الصراعات السياسية إلى حروب بالوكالة بين قوى خارجية تستخدم الدين كأداة لتحقيق نفوذها في القارة.[1]

ومن أبرزها توظيف الجماعات المسلحة ذات الطابع الديني كأدوات لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية للقوى الإقليمية والدولية. فقد أســهمت عمليات تمويل وتســليح بعض الحركات الدينية المتطرفة في تفكيك البنية الاجتماعية في العديد من الدول، مما زاد من الانقسامات الدينية وأدى إلى تصاعد العنف الطائفي. في بعض الحالات، لم يكن الهدف فقط هو دعم طرف على حساب آخر، بل خلق بيئات غير مسـتقرة يمكن اسـتغلالها لإعادة تشـكيل الخرائط السـياسـية وفق مصـالح الجهات المتدخلة. أما على المسـتوى السـياسـي، لعبت بعض القوى الكبرى دورًا في دعم الحكومات التي تسـتخدم الدين كوسـيلة للشرعية، ما أدى إلى تكريس سياسـات الإقصـاء ضـد جماعات دينية أخرى. هذا التحيز في الدعم ساهم في خلق حالة من الاحتقان الاجتماعي والسياسي، حيث شعرت بعض الجماعات بالتهميش، مما دفعها إما إلى التمرد أو إلى البحث عن دعم خارجي مضـاد. وهكذا، بات المشـهد السـياسـي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ساحة لتجاذبات دولية تعمّق من الأزمات بدلًا من حلها، فإن المؤسسات الدينية العابرة للحدود لعبت دورًا في تعزيز الانقسامات من خلال نشر أيديولوجيات دينية تتناسب مع مصالح الداعمين الدوليين، سواء عبر التمويل المباشر أو من خلال دعم التعليم الديني في بعض الدول على حسـاب أخرى. أدى ذلك إلى انتشـار تيارات دينية متطرفة اسـتقطبت الشـباب وسـاهمت في تحويل الدين إلى أداة صـراع بدلًا من كونه عاملًا للتعايش السـلمي. في بعض الحالات، لم يكن التأثير مقتصـرًا على الجماعات الإسلامية، بل امتد ليشمل حركات دينية مسيحية تبنّت خطابًا متشددًا في مواجهة النفوذ الإسلامي، كما حدث في بعض مناطق نيجيريا وإفريقيا الوسطى.

ومن العوامل الأخرى التي سـاعدت على اسـتمرار هذا التوظيف الديني للصــراعات، هي الحروب الأهلية والفراغات الأمنية التي خلفتها بعض التدخلات العسـكرية الدولية. فقد أدى انهيار الأنظمة السـياسـية في بعض الدول إلى خلق بيئة مثالية لازدهار الجماعات المسـلحة التي اسـتخدمت الدين كأداة لتبرير وجودها، خاصـة في ظل غياب مؤسـسـات وطنية قوية قادرة على ضـبط المشـهد السـياسـي والأمني، فإن اسـتمرار التدخلات الخارجية في أفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى لا يشـكل فقط عاملًا في إذكاء الصراعات الدينية، بل يسهم أيضًا في تحويل هذه النزاعات إلى صراعات مستدامة يصعب حلها. فكلما تدخلت قوى إقليمية أو دولية لدعم طرف معين، أدى ذلك إلى خلق توازنات جديدة تدفع أطرافًا أخرى إلى البحث عن دعم خارجي مضـاد، مما يحوّل الصـراعات المحلية إلى صـراعات بالوكالة تُسـتخدم فيها الأديان كأدوات سـياسـية لتحقيق الهيمنة أو تقويض نفوذ الخصـوم، ففي العديد من الحالات، كانت هذه التدخلات تهدف إلى إحداث اسـتقرار ظاهري تحت رعاية دعم دولي أو إقليمي، لكنها غالبًا ما أسـفرت عن نتائج عكسية، إذ تعزز الانقسامات الطائفية والعرقية في المجتمعات المحلية. التدخلات العسكرية، على سبيل المثال، التي تهدف

[1] جيرنر، ديبورا ج (تحرير)، (٢٠٠٣م)، الشرق الأوسط المعاصر محاولة للفهم، ترجمة أحمد عبد الحميد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،ص495-497.

إلى القضاء على الجماعات المسلحة، تسببت في العديد من الأحيان في مقتل المدنيين وتدمير البنية التحتية، مما أوجد بيئة خصبة لظهور الجماعات الدينية المتشددة التي تحاول استغلال الفراغ الأمني والتوترات المجتمعية.[1]

ومن التدخلات الخارجية أيضًا أدت إلى خلق توازنات سياسية غير مستقرة في بعض الدول التي عانت من التدخلات الخارجية المباشرة. فعلى سبيل المثال، في الصومال، أدى التدخل العسكري من قبل دول أفريقية وأخرى إقليمية إلى تعزيز النفوذ السياسي لبعض الجماعات المسلحة على حساب أخرى، مما أضعف الحكومة المركزية وعزز من وتيرة العنف. هذا النمط من التدخلات، رغم أنه قد يكون مدعومًا دوليًا بزعم القضاء على التطرف، إلا أنه في كثير من الحالات قد أدى إلى تجزئة المجتمع المحلي وتقسيمه بين مؤيدين ومعارضين للوجود العسكري الأجنبي، مع تعزيز الخطابات الدينية المتطرفة كرد فعل، وإلى جانب التدخلات العسكرية، لعبت القوى الخارجية أيضًا دورًا في التأثير على القيم الثقافية والدينية في المنطقة عبر الدعم المالي للمدارس والمراكز الدينية. هذا الدعم لم يكن محايدًا، بل كان غالبًا ما يحمل أجندات سياسية تهدف إلى نشر أيديولوجيات دينية معينة، مما أثار توترات بين مختلف المكونات الدينية. على سبيل المثال، في مناطق مثل النيجر ومالي، كان للتمويل الخارجي دور في تعزيز جماعات إسلامية متشددة تروج لخطابات دينية تتنافى مع قيم التعايش الديني في تلك المجتمعات، مما عمّق الهوة بين المسلمين وغيرهم من مكونات المجتمع، وفي ظل هذه التدخلات، يعاني العديد من المجتمعات الأفريقية من العواقب المدمرة لهذه التوترات، حيث تتفاقم النزاعات الدينية في ظل تدفقات مستمرة للموارد الخارجية التي تُستخدم أحيانًا لمصلحة أطراف سياسية أو دينية معينة. من هذا المنطلق، أصبح الدين في بعض الأحيان أداة تتداخل مع المصالح الجيوسياسية، إذ يُستخدم إما كغطاء لزيادة النفوذ السياسي أو كوسيلة لتوجيه السياسات المحلية وفقًا للرغبات الخارجية، ما يحول الصراع المحلي إلى صراع معقد يضم أطرافًا خارجية.[2]

- **تأثير الدين على العلاقات الدولية والسياسات الإقليمية**

كان للدين دور كبير في تشكيل السياسة الإقليمية والدولية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث لعبت الديناميكيات الدينية دورًا محوريًا في تحديد العلاقات بين الدول الأفريقية، وكذلك في تفاعلات هذه الدول مع القوى الدولية الكبرى والمنظمات الدينية العالمية، ولقد أثر الدين في بناء تحالفات وتكتلات بين الدول ذات الخلفيات الدينية المشتركة. في بعض الحالات، ساعدت هذه الروابط الدينية على تعزيز التعاون بين دول مثل نيجيريا والسنغال وكينيا، حيث استخدمت القيم الدينية المشتركة كوسيلة لتعزيز الاستقرار السياسي والتنمية المشتركة. وقد تم استغلال الدين كذلك في دعم بعض الحكومات، حيث لجأت الأنظمة السياسية إلى دعم المؤسسات الدينية لتوطيد سلطتها، ولكن الدين في الوقت نفسه كان له تأثيرات معقدة في السياسة الإقليمية، حيث أسهم في تأجيج الصراعات في بعض الأحيان. فقد ساعدت الانقسامات الدينية على تصاعد النزاعات الداخلية في بعض الدول، مثل النزاع بين المسلمين والمسيحيين في نيجيريا، أو بين الطوائف المختلفة في السودان. وهذه النزاعات كانت لها تبعات على العلاقات بين الدول المجاورة، حيث ارتبطت بعض الصراعات الدينية بسياسات الدول الكبرى التي تدخلت في الشؤون الإقليمية تحت ذرائع دينية أو إنسانية، ولقد كان للمؤسسات الدينية العالمية مثل الفاتيكان ورابطة العالم الإسلامي دورًا في توجيه العلاقات بين دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والدول ذات النفوذ الديني الكبير. فقد كانت هذه المنظمات تشارك في بناء روابط سياسية ودبلوماسية، خاصة في القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان، والتطرف الديني، والتعليم الديني. وعلى الصعيد الدولي، استغلت بعض الدول الغربية، مثل الولايات المتحدة وفرنسا، الدين في سياساتها الخارجية تجاه أفريقيا، حيث حاولت دعم الأنظمة الحاكمة التي تتبنى قيمًا دينية معينة أو تلك التي تسعى لتحقيق الاستقرار في المنطقة. في المقابل، كان لبعض القوى الإقليمية مثل إيران دورًا في تعزيز نفوذها في أفريقيا من خلال تبني خطاب ديني يستهدف التأثير على بعض الدول، خاصة في مناطق ذات أغلبية مسلمة.

---

[1] الهرماسي، عبد اللطيف (١٩٩٩م)، الحركات الاسلامية في المغرب العربي عناصر أولية لتحليل مقارن"، في مجموعة باحثين، الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر والممارسة، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ص310-311.

[2] سليم محمد (١٩٩٨م)، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مرجع سابق ، ص218.

كما إن أحد أهم الأسس الداعمة للقطاع المالي الإسلامي هو حوكمة الشريعة الإسلامية، والتي تسعى إلى ضمان الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية في جميع التعاملات والعمليات التجارية. حوكمة الشريعة هي مجموعة من المبادئ التوجيهية والممارسات المستخدمة في صناعة الاستثمار الإسلامي للتأكد من أن الاستثمارات تلتزم بمتطلبات الشريعة الإسلامية، كما إن تطبيق مبادئ الحوكمة أصبح أكثر أهمية لأن النظام المصري القوي هو أحد الركائز الأساسية لضمان استقرار النظام المالي. وهذا صحيح بشكل خاص في ضوء الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والتي أجبرت الاقتصادات – وخاصة الاقتصادات العربية الناشئة – على تبني تدابير جديدة وواقعية حول كيفية تطبيق الحوكمة، وفي قطاع الاستثمار الإسلامي، تعد حوكمة الشريعة أحد المكونات الرئيسية التي تعمل على تحسين الاستقرار المالي بشكل كبير وبناء الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية. وذلك لأن استدامة النظام المالي الإسلامي تعتمد على إيجاد التوازن بين أهداف الربح والمبادئ الإسلامية، ونظرًا لأن المستثمرين يرغبون في الانخراط في عمليات اقتصادية تلتزم بالشريعة الإسلامية، فهناك مجموعة متنوعة من الاحتمالات والتحديات في مجال الاستثمار الإسلامي. وهنا تبرز أهمية الحوكمة الشرعية كأداة حاسمة لإيجاد التوازن بين المصالح المتنافسة وضمان استمرارية الاستثمار، وتضع الحوكمة الشرعية المبادئ التوجيهية والإجراءات التي تحافظ على الصدق والانفتاح في الخيارات المالية والاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، تحدد الحوكمة الشرعية الإجراءات التي تصون مصالح المستثمرين وتضمن استخدام الأموال وفقًا لتعاليم الإسلام متطلبات الحوكمة الشرعية لصناعة الاستثمار الإسلامية

ووفقًا للنبي صلى الله عليه وسلم، "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته". هذا المبدأ المتمثل في المساءلة أمام الله والناس عن الحفاظ على حقوق الله والناس هو أحد أهم الأسس القانونية لموضوع الحوكمة الشرعية. إن فكرة إقامة الشريعة الإسلامية في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك التفاعلات والحوكمة، تنقل هذه المثل والمبادئ من إطار نظري إلى آلية تضمن تطبيقها في التدابير المؤسسية والتنظيمية. لمحة مفاهيمية عن حوكمة الشريعة للمؤسسات المالية بما أن فكرة حوكمة الشريعة للمؤسسات المالية لم تكتسب زخمًا إلا مؤخرًا في الأوساط الأكاديمية، يُنظر إليها على أنها فكرة معاصرة، وقد ركزت غالبية الدراسات الحديثة التي بحثت في فكرة حوكمة الشريعة على التطبيق العملي للمفهوم بدلاً من محاولة تقديم إطار نظري دقيق ومحدد جيدًا لفكرة حوكمة الشريعة للمؤسسات المالية، لمحة مفاهيمية عن حوكمة الشريعة في التمويل من منظور نظري بما أن فكرة حوكمة الشريعة للمؤسسات المالية لم تكتسب زخمًا إلا مؤخرًا في الأوساط الأكاديمية، يُنظر إليها على أنها فكرة حديثة، لم يكن الإطار النظري الواضح والصريح للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية هو هدف غالبية الدراسات الحديثة التي تناولت هذه القضية، كما ركزت غالبية هذه الدراسات على التطبيق العملي للمفهوم، وما هي الحوكمة الشرعية "مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي من خلالها تضمن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وجود إشراف شرعي فعال ومستقل" هكذا يعرف مجلس الخدمات الإسلامية الحوكمة الشرعية في المعيار رقم 10، ومن أهم توجيهاته هي: فيما يلي أهم القواعد والمبادئ التوجيهية والمعايير التي تم نشرها والتي أثرت على حوكمة الشركات بشكل عام والبنوك الإسلامية. [1]

ولقد شهدت الفترة من (1990م إلى 2024م) تزايدًا في دور الدين كأداة مؤثرة في السياسة الخارجية للأمم الأفريقية، حيث قامت بعض الدول بتبني سياسات دينية تساهم في تحسين علاقاتها مع الدول المجاورة أو مع القوى الدولية الكبرى. على سبيل المثال، كانت بعض الدول مثل إثيوبيا وكينيا تستخدم الدين كوسيلة لتعزيز الاستقرار السياسي الداخلي، من خلال خلق نوع من الوحدة الوطنية بين الطوائف المختلفة داخل كل دولة، وكذلك في محيطها الإقليمي. وقد اعتمدت بعض الحكومات على دعم المؤسسات الدينية للحد من الأزمات الداخلية، وفرض نوع من التوازن بين القوى المختلفة في المجتمع، كما يمكن ملاحظة التأثير الكبير للدين على العلاقات الدولية في المنطقة من خلال مواقف الدول الأفريقية تجاه قضايا دينية معقدة، مثل قضية حقوق الأقليات الدينية. على سبيل المثال، لعبت المجتمعات المسيحية والمسلمة دورًا محوريًا في تشكيل السياسات في دول مثل نيجيريا ومالي، حيث تم

---

[1] حيرش, عبدالقادر, دويس, عبدالقادر، (2024م)، نحو تفعيل دور الحوكمة الشرعية كأداة في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية-التجربة الكويتية أنموذجا. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية, ع (2),ص 67-103.

استخدام الدين في مواجهة التحديات السياسية. لكن هذه التحديات كانت في بعض الأحيان تتحول إلى صراعات إقليمية ودولية مع تدخلات من دول ومنظمات دولية تهتم بتعزيز الحوار الديني وحقوق الإنسان، وكان للوجود العسكري والاقتصادي للدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة وفرنسا، تأثير على الديناميكيات السياسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. حيث تدخلت هذه الدول أحيانًا في شؤون الدول الأفريقية ليس فقط عبر القنوات السياسية والاقتصادية، ولكن أيضًا عبر الدعم الديني أو استغلال الدين لتعزيز نفوذها. على سبيل المثال، في بعض الدول الأفريقية التي بها تواجد ديني إسلامي قوي، مثل النيجر والسنغال، كانت هناك محاولات لاستمالة القادة الدينيين من قبل القوى الغربية لموازنة التأثيرات الإيرانية أو السلفية.

كما لا يمكن إغفال دور المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الأفريقي في معالجة النزاعات الدينية أو تعزيز التعاون بين الدول. هذه المنظمات قامت بتأسيس منصات للحوار بين الأديان، خاصة في المناطق التي شهدت صراعات عرقية أو دينية، مثل ساحل العاج، حيث تم استخدام الدين كأداة لتوحيد الفئات المختلفة في إطار من التسامح والحوار الديني. ولقد شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تزايدًا في المؤتمرات والمنتديات الدينية التي جمعَت قادة دينيين ومفكرين سياسيين، وهو ما ساعد على بناء تفاهمات بين الدول المختلفة حول كيفية إدارة التنوع الديني في سياق السياسة الإقليمية. مع ذلك، لم تخلُ هذه التحولات من التحديات، حيث واجهت بعض الدول صعوبة في إدارة التنوع الديني بدون التأثير على استقرارها الداخلي أو علاقاتها مع الدول الأخرى، يمكن القول أن الدين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بين عامي (1990م و2024م) لم يكن مجرد سمة ثقافية أو اجتماعية، بل أصبح جزءًا حيويًا في استراتيجيات السياسة الإقليمية والدولية. يمكن للدين أن يكون أداة للسلام والتعاون، ولكن أيضًا يمكن أن يكون عاملًا رئيسيًا في تأجيج الصراعات. تعكس هذه الديناميكيات تحديات وفرصًا سياسية عديدة ستظل تؤثر على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في المستقبل القريب، كما إن التأثير المتزايد للدين في السياسات الإقليمية والدولية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بين عامي(1990م و2024م)، يكشف عن تفاعلات معقدة بين الدين والسياسة، التي أسهمت في تشكيل أطر جديدة للحوارات الإقليمية والعلاقات الدولية. لكن من المهم أن نلاحظ أن هذه التأثيرات لم تقتصر على الجانب الداخلي للدول فحسب، بل امتدت إلى العلاقات الثنائية والدولية، مما جعل الدين أداة حاسمة في التفاعل بين القارات.[1]

– أثر الدين على الأزمات الإنسانية والتنموية

كان للدين دور بارز في تشكيل الأزمات الإنسانية والتنموية التي شهدتها العديد من الدول منذ بداية التسعينيات وحتى عام (2024م) إن التأثيرات الدينية على الأزمات في هذه المنطقة تتنوع بين كونه عاملاً في تصعيد النزاعات أو في تسهيل جهود السلام والتنمية، مما يعكس طبيعة معقدة لهذا الدور، وكان الدين عاملاً محوريًا في تأجيج الأزمات الإنسانية، خاصة عندما تتداخل الاختلافات الدينية مع الانقسامات السياسية والاجتماعية. على سبيل المثال، في السودان، حيث شكل الدين أحد العوامل الأساسية في اندلاع النزاع بين الشمال والجنوب، حيث كان الشمال يهيمن عليه الإسلام بينما الجنوب أغلب سكانه من المسيحيين والديانات التقليدية. أدى هذا الانقسام إلى اندلاع حرب أهلية دامت لعقود، وأسفرت عن معاناة إنسانية كبيرة وتدمير للبنية التحتية. كذلك، في نيجيريا، كانت النزاعات الدينية بين المسلمين والمسيحيين في بعض المناطق سببًا رئيسيًا في انتشار العنف وفقدان الأرواح، مما أدى إلى أزمات إنسانية متعددة، مثل النزوح القسري لمئات الآلاف من الأشخاص، فقد كان الدين أيضًا له تأثيرات متناقض على المستوى التنموية. ففي بعض الحالات، ساعد الدين في تعزيز التنمية من خلال تحفيز المبادرات الإنسانية والإغاثية. على سبيل المثال، الكنائس و المنظمات الإسلامية كانت في طليعة جهود الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية في بعض البلدان مثل الصومال و الكونغو الديمقراطية خلال فترات النزاعات الكبرى. لقد كان لهذه المنظمات دور أساسي في توفير المساعدات الغذائية، والتعليمية والصحية للمجتمعات المتضررة من الأزمات، وهو ما أسهم في تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات الأكثر فقرًا.

---

[1] حيرش, عبدالقادر, دويس, عبدالقادر، (2024م)، نحو تفعيل دور الحوكمة الشرعية كأداة في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية- التجربة الكويتية أنموذجا. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية, ع(2),ص 67-103.

وكان لبعض المنظمات الدينية العالمية مثل الفاتيكان و رابطة العالم الإسلامي دور في نشر ثقافة الحوار والتسامح بين المجتمعات ذات الخلفيات الدينية المختلفة. في بعض المناطق التي شـــهدت حروبًا أهلية طويلة، مثل رواندا و بوروندي، ســـاهمت المبادرات الدينية في مساعي المصالحة بين المجتمعات المتنازعة، من خلال إقامة منصات للحوار بين الأديان ورؤساء الكنائس والمساجد في محاولة للحد من الكراهية الدينية والعمل من أجل بناء السلام، إلا أن الدين في بعض الأحيان قد يؤدي إلى تعقيد جهود التنمية بسبب استخدامه كأداة للشرذمة أو التحريض. في بعض الأحيان، كان الدين يستخدم من قبل الجماعات المتطرفة لتعزيز أجندتها السياسية، مما يعمق الأزمات الإنسانية. على سبيل المثال، في مناطق مثل شمال نيجيريا، لعبت الجماعات مثل بوكو حرام دورًا كبيرًا في تقويض الاستقرار التنموي من خلال استغلال الدين في تبني ممارسات عنيفة أدت إلى تدمير المجتمعات المحلية وزيادة معدل الفقر، وساهم التطرف الديني في تفاقم الأزمات الإنسانية في بعض الحالات، حيث أضافت الحركات الإرهابية مثل داعش في الصـــحراء الكبرى و القاعدة في بلاد المغرب الإســـلامي أبعادًا معقدة للصـــراعات القائمة، مما أدى إلى تزايد القتل والنزوح الجماعي، وأدى إلى تعطيل جهود التنمية المستدامة، ويمكن القول أن الدين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كان له تأثير مزدوج على الأزمات الإنسانية والتنموية. فقد عمل في بعض الأحيان كأداة لتهيئة الظروف للسلام والتنمية من خلال توفير الدعم الإنساني والمصـــالحة، وفي أحيان أخرى كان عاملاً في تأجيج العنف والصـــراعات التي تعيق تحقيق التنمية المســـتدامة. وبالنظر إلى هذه الديناميكيات المعقدة، فإن دور الدين في المنطقة ســـيظل محوريًا في التعامل مع الأزمات المســـتقبلية، ويجب أن يتم التعامل معه بحذر ووعي لتحقيق التوازن بين تعزيز التنمية واستقرار المجتمعات.[1]

– التأثيرات الاقتصادية والسياسية الدولية

على مدار العقود الثلاثة الماضـية، كان للدين تأثيرات كبيرة على الســياســات الاقتصــادية والســياســية الدولية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. هذا التأثير لم يكن مقتصرًا فقط على الصراعات والنزاعات، بل أيضًا على تشكيل العلاقات الاقتصادية والإقليمية بين الدول الأفريقية والدول الأخرى. في هذه المنطقة، أسهم الدين في تعزيز بعض الجوانب السياسية والاقتصـادية، بينما كان له دور في تعقيد بعض القضايا الأخرى، خاصة عندما تداخل مع الجوانب الإيديولوجية والتوجهات الجيوسياسية.

– التأثيرات الاقتصادية

فمن الناحية الاقتصـــادية، لعب الدين دورًا مهمًا في تحديد نوعية الاســـتثمارات الأجنبية التي تصـــل إلى أفريقيا جنوب الصـــحراء الكبرى، وكذلك في تنظيم بعض الأسـواق المحلية. على سـبيل المثال، كانت هناك مناطق تعتمد على الدعم المالي من المنظمات الدينية العالمية مثل الفاتيكان و رابطة العالم الإسـلامي، حيث كانت هذه المنظمات تشـارك في تمويل المشـاريع التنموية من خلال توفير المساعدات الإنسانية أو الاستثمار في البنية التحتية للمناطق المتأثرة بالصراعات. في بعض الحالات، كان للدول الإسلامية دور بارز في تمويل مشـــروعات التعليم والرعاية الصـــحية في الدول ذات الأغلبية المســـلمة في المنطقة، مثل النيجر، تشـــاد، والســـودان. هذا النوع من الاســـتثمارات أســـهم في تعزيز قدرة بعض الدول على مواجهة التحديات التنموية، لا ســيما في مجالات الصـــحة والتعليم، وكان الدين يشـــكل جزءًا من التجارة البينية بين بعض الدول الأفريقية والدول الأجنبية، حيث كانت المنظمات المسيحية والإسلامية تشارك في مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتبادل التجاري من خلال دعم مشروعات تعاونية في قطاعات مثل الزراعة والطاقة. كما ســـاعدت بعض الدول الكبرى، مثل الصـــين و تركيا، على بناء علاقات اقتصـــادية مع الدول ذات الأغلبية الإسلامية، حيث كان الدين عاملاً محفزًا لتوسيع النفوذ التجاري في المنطقة، وبخاصة في دول مثل مالي و السودان.

وكانت للتوجهات الدينية في أفريقيا جنوب الصـــحراء الكبرى تأثيرات اقتصـــادية كبيرة، حيث لعب الدين دورًا محوريًا في تشـــكيل سياسات التنمية الاقتصادية، من خلال توفير القيم الاجتماعية التي ساعدت في توجيه الاستراتيجيات الاقتصادية المحلية والدولية. ورغم أن الدين كان له تأثيرات متفاوتة من دولة إلى أخرى، فقد شكل عاملًا في توجيه الاستثمارات، وتوجيه المساعدات الإنسانية،

[1] عبد العزيز أحمد سعد الناهض (2019). نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المصرفية والمالية الإسلامية ماليزيا معهد المصرفية والمالية الإسلامية الجامعة الإسلامية العالمية، ص155.

وتوسيع نطاق التجارة البينية الإقليمية والدولية، إلى جانب مساهمته في توفير الدعم للمشروعات التنموية في بعض الحالات، وأحد أبرز التأثيرات الاقتصادية كان يتمثل في الدعم المالي الذي قدمته المنظمات الدينية الدولية من أجل تنمية البنية التحتية والمساهمة في مكافحة الفقر في دول المنطقة. على سبيل المثال، أسهمت الكنائس المسيحية و المنظمات الإسلامية في تمويل مشروعات إغاثية تهدف إلى تحسين القطاع الصحي والتعليم، ودعم المياه النظيفة في المناطق النائية التي كانت تعاني من نقص في الموارد الأساسية. في هذا السياق، مثلت هذه المبادرات مصدرًا مهمًا للتمويل الذي يعزز جهود التنمية في بعض الدول المتأثرة بالصراعات، مثل الصومال و السودان، وكانت للمنظمات الإسلامية، مثل رابطة العالم الإسلامي و الهيئات الدينية السنية، دورًا في تنشيط التجارة بين الدول الأفريقية والدول الإسلامية. أدى هذا التنشيط إلى تعزيز الاستثمارات البينية، حيث بدأ عدد من الدول الإسلامية الكبرى مثل السعودية و الإمارات و تركيا في تعزيز حضورها الاقتصادي في المنطقة، من خلال شراكات تجارية ومشاريع استثمارية تُحفز على النمو الاقتصادي في قطاعات مثل الطاقة والزراعة والبنية التحتية.[1]

ولقد ساعد الدين في تحفيز التعاون الإقليمي بين الدول الأفريقية، حيث كانت المنظمات الدينية تلعب دورًا في تعزيز الشراكات الاقتصادية بين الدول ذات الأغلبية المسلمة مثل تشاد و النيجر، وبين الدول الغربية التي تسعى إلى تحقيق استثمارات تنموية في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. في بعض الأحيان، استخدم الدين كأداة لتعزيز التفاهم المشترك وفتح أسواق جديدة للمستثمرين في منطقة الصحراء الكبرى، ولكن على الرغم من هذه الإيجابيات، كان الدين أحيانًا سببًا في تقييد بعض الجوانب الاقتصادية، خاصة عندما تحول إلى أداة صراع في بعض المناطق التي كانت تشهد نزاعات دينية، مما أدى إلى تأثيرات سلبية على الاستثمارات. في مثل هذه الحالات، تأثرت بعض الأسواق المحلية بشدة من جراء التوترات الدينية، مما أثر في النشاط الاقتصادي بشكل عام، وكانت بعض الحركات الدينية، مثل الحركات المتطرفة، تؤثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي في بعض الدول، حيث ساهمت في تقويض الأمن والاستثمار في مناطق مثل مالي و النيجر. هذه التأثيرات السلبية على الاستقرار الأمني غالبًا ما أدت إلى تعطيل مشروعات تنموية حيوية، وبالتالي تسببت في تراجع النمو الاقتصادي وتزايد معدلات الفقر.

- التأثيرات السياسية الدولية

فمن الناحية السياسية، كان للدين تأثير قوي على العلاقات الدولية بين الدول الأفريقية ودول الغرب أو الدول الأخرى. على سبيل المثال، في بعض الحالات، كان الدين يشكل أداة للضغط السياسي على بعض الدول، خاصة عندما كانت تلك الدول تواجه انتقادات من المجتمع الدولي بسبب انتهاكات حقوق الإنسان أو التمييز الديني. الدول الغربية، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، قد استخدمت الدين كجزء من استراتيجياتها الدبلوماسية في محاولة لتعزيز الديمقراطية و حقوق الإنسان في الدول الأفريقية التي تعاني من الحروب الأهلية أو الانقسامات العرقية والدينية، وكان لبعض الدول الإسلامية دور في تشكيل السياسات الإقليمية في أفريقيا، حيث استخدمت الدين لتعزيز تحالفاتها السياسية وتعميق العلاقات مع الدول ذات الأنظمة السياسية المتشابهة. على سبيل المثال، كانت المملكة العربية السعودية و إيران تلعبان دورًا بارزًا في التأثير على السياسات الداخلية في بعض الدول الأفريقية، لا سيما في القرن الأفريقي، حيث تنافست الدولتان على دعم الحركات الإسلامية وتحقيق النفوذ الإقليمي. هذا التنافس أثر على سياسات بعض الدول مثل الصومال و إريتريا، حيث كان الدين يشكل جزءًا من الجدل الإقليمي حول النفوذ السياسي والاقتصادي، وتسببت الاستراتيجية الدينية في بعض الأحيان في توترات بين الدول الأفريقية وبعض القوى الدولية. على سبيل المثال، كان لتوسع النفوذ الإيراني في أفريقيا من خلال دعم الجماعات الشيعية أو الحركات السياسية ذات الأيديولوجية الإسلامية، تأثيرات سلبية على العلاقات بين بعض الدول الأفريقية والدول الغربية، حيث كانت هذه القوى تحاول موازنة هذا النفوذ بتقديم دعم مباشر لدول ذات توجهات سياسية ودينية مغايرة.

[1] المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (2017م) ممارسات حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية لعام 2017م المنامة : المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ص 19- 20.

ومن أبرز التأثيرات السياسية الدولية التي برزت في المنطقة هو دور الدين في تعزيز التحالفات السياسية بين دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والدول ذات التوجهات الدينية المتشابهة. على سبيل المثال، كانت الدول الإسلامية الكبرى مثل السعودية و إيران تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع الدول ذات الأغلبية المسلمة في المنطقة، ما أدى إلى وجود تحالفات سياسية ودينية ساعدت في تعزيز النفوذ الإقليمي لتلك الدول. في هذا السياق، كانت السياسة الإيرانية تقوم على دعم الحركات الإسلامية الشيعية في بعض الدول مثل السودان و الصومال، بينما كانت السعودية تركز على تقوية علاقاتها مع الحكومات السنية في دول مثل السنغال و النيجر، وأثر الدين على العلاقات بين الدول الغربية ودول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. في كثير من الحالات، كانت الدول الغربية مثل الولايات المتحدة و الدول الأوروبية تستخدم الدين كأداة دبلوماسية في علاقاتها مع الحكومات الأفريقية. كانت بعض الدول الغربية تشترط على الدول الأفريقية تبني سياسات دينية واجتماعية متوافقة مع قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان، وهو ما أثر على سياسات تلك الدول في مجال الحرية الدينية و التعددية السياسية. في حالات أخرى، مثل النزاعات في إثيوبيا و إريتريا، استخدمت بعض القوى الغربية الدين كأداة لفهم وتوجيه سياسات هذه الدول، ما أسهم في صياغة تدخلات دبلوماسية واستراتيجية،وكان أيضًا من العوامل التي ساهمت في تفاقم الصراعات السياسية الإقليمية. ففي بعض الدول مثل نيجيريا، حيث التوترات بين المسلمين والمسيحيين كانت تشكل محاور رئيسية للصراع، كان الدين يؤدي إلى تصعيد الخلافات السياسية التي كانت تؤثر على استقرار الدولة. هذه التوترات الدينية في بعض الحالات لم تقتصر على النزاعات المحلية، بل امتدت لتؤثر على العلاقات الإقليمية بين الدول المجاورة، حيث كان يتم استغلال هذه الانقسامات الدينية لتحقيق أهداف سياسية على المستوى الإقليمي.[1]

وفي بعض الأحيان كان له تأثير على السياسة الخارجية لبعض الدول الأفريقية، حيث كان يستخدم لتعزيز أو تقوية العلاقات مع دول دينية معينة. على سبيل المثال، كانت دول المغرب العربي مثل الجزائر و المغرب تدفع باتجاه توثيق علاقاتها مع دول إسلامية أخرى في القارة الأفريقية. هذا التأثير تمظهر في الاتفاقات الثنائية والبرامج التنموية المشتركة التي تبنتها بعض الدول من خلال التعاون الديني والإستراتيجي، ما ساعد في تعزيز الاستقرار السياسي الإقليمي، دور الدين في تشكيل السياسة الخارجية يعتبر عنصرًا مهمًا في العديد من الدول، خاصة في مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يتداخل الدين مع السياسة بشكل كبير. في بعض الحالات، يكون للدين تأثير مباشر على صياغة سياسات الدولة الخارجية، سواء كان ذلك في علاقاتها مع دول الجوار أو على المستوى العالمي، وقد يشكل الهوية السياسية للدولة ويوجه سياستها الخارجية عبر القيم الدينية التي تحكم توجهاتها. على سبيل المثال، في دول ذات أغلبية مسلمة مثل المغرب و مصر و السعودية، تؤثر التعاليم الدينية في قرارات السياسة الخارجية، حيث تسعى هذه الدول إلى تعزيز الروابط مع الدول الإسلامية الأخرى وتوجيه سياساتها نحو القضايا الإسلامية المشتركة، مثل القدس أو قضايا حقوق الأقليات الدينية. هذه الدول قد تستخدم الدين كوسيلة لتقوية التحالفات الإقليمية والدولية، وتحقيق المصالح السياسية من خلال الدبلوماسية الدينية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث التعددية الدينية تلعب دورًا كبيرًا، يمكن أن يكون للدين تأثير على تشكيل العلاقات الدولية بين الدول التي تشترك في ديانات معينة. فالدول الأفريقية ذات الأغلبية المسيحية، مثل أوغندا و الكنغو، قد تسعى لتعزيز التعاون مع دول أخرى ذات تطابق ديني مثل دول أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية. وفي الوقت ذاته، يمكن أن يسعى بعض القادة السياسيين في أفريقيا إلى استخدام الدين كوسيلة لتحقيق الاستقلالية عن التأثيرات الأجنبية، والعمل على توسيع دور الدين في السياسية الدولية من خلال المشاركة في المنظمات الدينية مثل منظمة التعاون الإسلامي أو المجامع المسيحية، كما أن الدين يلعب دورًا في الوساطة وحل النزاعات، خاصة عندما تكون هناك صراعات دينية أو عرقية تؤثر على العلاقات بين الدول. من خلال استخدام الخطاب الديني المعتدل والتأكيد على قيم السلام والعدالة، يمكن

[1] محمد الهاشل. (2013م). الكلمة الافتتاحية المحافظ بنك الكويت المركزي بمناسبة افتتاح المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية، المنامة (البحرين)، ص6-5.

أن يسهم الدين في تخفيف التوترات الإقليمية وتحقيق استقرار في العلاقات الدولية. في بعض الأحيان، تساهم الدول في تعزيز هذا الدور الديني عبر دعم المنظمات الإنسانية الدينية التي تهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية المشتركة في المنطقة.[1]

– الدين كعامل في الضغط السياسي الدولي

في بعض الحالات، استخدمت المنظمات الدولية والقوى العالمية الدين كوسيلة للضغط السياسي على بعض الحكومات في القارة الأفريقية التي كانت تنتهك حقوق الأقليات الدينية أو تمارس القمع السياسي. على سبيل المثال، الكنيسة الكاثوليكية و منظمات حقوق الإنسان الدينية كانت تضغط على حكومات الدول الأفريقية لتنفيذ إصلاحات دينية واجتماعية، مثل ضمان حرية الدين و العدالة الاجتماعية. هذه الضغوط السياسية أضافت بعدًا دينيًا جديدًا للعلاقات الدولية، حيث كان الدين أحيانًا يشكل نقطة تماس بين القوى الغربية والدول الأفريقية في أوقات الأزمات السياسية، الدين كعامل في الضغط السياسي الدولي يعد من الأدوات الهامة التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها السياسية على الساحة الدولية. يمكن أن يُستخدم الدين كوسيلة لتعزيز التأثير على السياسات الإقليمية والدولية، سواء عبر دعم قضايا معينة أو فرض ضغوط على الدول الأخرى للامتثال للمطالب السياسية أو الدبلوماسية، وتعتمد بعض الأنظمة السياسية على الدين كأداة للضغط السياسي من خلال استغلال القيم الدينية لتعزيز موقفها في المفاوضات الدولية. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، يمكن أن تقوم الدول التي تعتمد على الديانة الإسلامية أو المسيحية بتشكيل تحالفات دينية لزيادة تأثيرها على المنظمات الدولية أو الهيئات الإقليمية التي تضع السياسات المتعلقة بالقضايا الدينية أو الإنسانية، قد تقوم بعض الدول باستخدام الدين في ضغطها السياسي عندما يتعلق الأمر بقضايا مثل حقوق الإنسان، حرية العبادة، أو حتى الحفاظ على الوحدة الوطنية. في هذا السياق، إذا كانت هناك دول تتعرض لضغوط خارجية من أجل تغيير سياساتها الداخلية، مثل قوانين حقوق الإنسان أو السياسات المتعلقة بالأقليات الدينية، فقد تستخدم هذه الدول قيمها الدينية كوسيلة لرفض هذه الضغوط، مشيرة إلى أن تدخل الدول الخارجية في هذه القضايا يتعارض مع الحرية الدينية و الاستقلال السياسي، ويمكن أن يستخدم الدين كأداة للضغط من خلال الدبلوماسية الدينية التي تشمل التفاوض مع دول أخرى، أو حتى المنظمات الدينية الدولية مثل الكنيسة الكاثوليكية أو منظمة التعاون الإسلامي، من أجل التأثير في القرارات السياسية الدولية. في بعض الأحيان، تستعمل الدول الدين للمطالبة بتغيير سياسات معينة في دول أخرى بناءً على المبادئ الدينية مثل العدالة الاجتماعية أو المساواة، وفي سياق أزمات مثل النزاعات المسلحة أو التهديدات الأمنية، يمكن أن تلعب القوى الدينية دورًا في ممارسة الضغط على الأطراف المتنازعة من خلال مناشدات دينية أو حملات دعوية لتقليل حدة النزاع أو تفعيل الحوار بين الأطراف المتنازعة. كما قد تستخدم بعض الدول في أفريقيا هذا النوع من الضغط لتعزيز الاستقرار الإقليمي، خاصة في حال كانت هناك تهديدات للنظام القائم بسبب الانقسامات الدينية. ويُعتبر الدين أداة دبلوماسية ذات تأثير كبير في العلاقات الدولية، خاصة في مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يشكل الدين جزءًا أساسيًا من الهويات الثقافية والسياسية لشعوب المنطقة. يمكن أن يستخدم الدين كوسيلة لتعزيز التعاون الدولي، بناءً على القيم والمبادئ المشتركة بين الدول ذات التوجهات الدينية المتشابهة، أو حتى كأداة للضغط الدبلوماسي لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية، ولقد استخدم الدين لتعزيز العلاقات بين الدول ذات الأغلبية الدينية المشتركة. على سبيل المثال، كانت الدول الإسلامية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثل السنغال و النيجر تُظهر تقاربًا مع الدول العربية و إيران، وذلك بسبب القواسم الدينية المشتركة. في هذه الحالات، كانت المنظمات الدينية مثل الجامعة الإسلامية و منظمة التعاون الإسلامي تمثل منصة قوية للتعاون بين هذه الدول، حيث ساهمت في تعزيز الحوار السياسي والتعاون في مجالات مثل التجارة و التنمية و الأمن الإقليمي.

– الدين كأداة لتهدئة الصراعات

[1]. محمد أحمين. (2015م) مدخل إلى الرقابة الشرعية (الطبعة الأولى). بيروت: دار ابن حزم، ص15.

الدين يمكن أن يكون له دور مهم في تهدئة الصراعات السياسية من خلال الوساطة الدينية. على سبيل المثال، في بعض مناطق الصــراع في أفريقيا مثل الســودان و جنوب الســودان، لعبت الكنائس المســيحية و الزعماء الدينيون دورًا في المفاوضـــات وعملية السلام، حيث تم استخدام الدين لإقناع الأطراف المتنازعة بالجلوس على طاولة المفاوضات. هذا النوع من الدبلوماسية الدينية يمكن أن يؤدي إلى إبرام اتفاقات تساعد على إنهاء النزاعات وتحقيق الاستقرار في المنطقة، الدين يُعتبر أداة قوية لتهدئة الصراعات في العديد من المناطق حول العالم، بما في ذلك أفريقيا جنوب الصـــحراء الكبرى، حيث تتعدد الأزمات والنزاعات بين الطوائف والمجموعات الدينية المختلفة. في سياق الصراعات السياسية، غالبًا ما يتم اللجوء إلى رجال الدين والمنظمات الدينية لتقديم الوساطة ومحاولة إيجاد حلول ســـلمية عبر الحوار الديني. الدين، بما يحمله من قيم روحية وأخلاقية، يســـتطيع أن يكون عاملًا مهمًا في تقليص حدة التوترات بين الأطراف المتنازعة، حيث يمكن أن يعمل كحلقة وصل بين الجماعات المتصارعة، ومثل النزاع في جنوب السـودان، سـاهمت الكنائس المسـيحية وزعماء الدين في تنظيم مفاوضـات السـلام بين الأطراف المتحاربة، مؤكدين على الحاجة للسلام والتعايش المشترك بناءً على المبادئ الدينية المشتركة. نفس الدور يمكن أن يُشاهد في حالات أخرى، حيث يلعب الدين دورًا في خلق نوع من الضـغط الأخلاقي على الأطراف المتصـارعة لكي تتوقف عن القتال وتتفاوض من أجل السـلام، ويمكن للخطاب الديني أن يساعد في بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، إذ يعزز من الشعور بالمسؤولية الأخلاقية تجاه المجتمع والإنسانية. عندما تتبنى الأطراف المتنازعة المفاهيم الدينية المشـتركة مثل العفو والتسـامح والعدالة، تصـبح لديهم أرضـية مشـتركة تسـاعد في تحقيق تسويات سلمية. على الرغم من التحديات التي قد يواجهها الدين في بعض الأحيان كعامل مؤثر في تهدئة الصراعات، إلا أن دوره في الوسـاطة السـلمية يبقى محوريًا في العديد من الحالات، حيث يوفر إطارًا أخلاقيًا يشـجع على التفاهم والاعتراف بحقوق الآخر، مما يعزز فرص التوصل إلى حلول دائمة للنزاعات.[1]

– أداة ضغط سياسي في السياسة الخارجية

الدين يمكن أن يُستخدم كأداة ضـغط سياسـي على بعض الدول لتغيير سياسـاتها الداخلية أو الخارجية، خاصـة في مجالات حقوق الإنسان أو الحرية الدينية. على سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى استخدمت الدين كوسيلة للضـغط على حكومات دول في أفريقيا لتحســين حقوق الأقليات الدينية أو لتحقيق إصــلاحات دينية، مثل حرية العبادة أو حقوق النســاء في المجتمعات الدينية. في هذه الحالة، يُستخدم الدين كأداة للمطالبة بتحقيق الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي تتماشى مع القيم الديمقراطية، الدين يمكن أن يُستخدم كأداة للحفاظ على الاستقرار الإقليمي من خلال بناء جسور بين الدول والشعوب التي تشترك في قيم دينية وثقافية مشـتركة. في أفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى، حيث تتعدد الأديان وتتنوع، يلعب الدين دورًا محوريًا في تعزيز التعاون بين الدول ذات الأغلبية الدينية المشـتركة، خاصـة في القضـايا التي تتعلق بالاسـتقرار السـياسـي والاجتماعي. على سـبيل المثال، قد يتم اسـتخدام الدين كوسـيلة لخلق نوع من التضــامن بين الدول التي تشـترك في المعتقدات الدينية بهدف تعزيز السـلام والتعاون في مواجهة التحديات المشتركة، سواء كانت هذه التحديات سياسية أو اقتصـادية أو أمنية، وعندما تشترك الدول في دين واحد، مثل الإسـلام في العديد من الدول الإفريقية، يمكن أن تُنظم التحالفات الدينية التي تسـهم في توفير الاسـتقرار الإقليمي. هذه التحالفات تساهم في توحيد المواقف السياسية، خصوصًـا عندما يتعلق الأمر بمواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب أو التطرف الديني. على سبيل المثال، قد تعمل الدول التي تشترك في الدين الإسلامي على تعزيز التعاون الأمني لمكافحة الجماعات المتطرفة التي تسعى إلى زعزعة استقرار المنطقة، مثلما يحدث في بعض البلدان التي تعمل بشكل مشترك لمواجهة تهديدات مثل بوكو حرام أو داعش في منطقة الســاحل والصــحراء، كما عندما تكون هناك قيم دينية مشــتركة، فإن هذا يعزز التفاهم والتعاون بين الدول والشعوب على المستوى الشعبي والحكومي. الدين هنا يصبح عاملًا موحدًا، وليس مصدرًا للتقسيم أو الصراع، مما يسهم في تعزيز الاســتقرار الإقليمي، ويمكن للدين أن يكون أداة فعّالة في مواجهة تحديات أخرى مثل الفقر والتنمية، حيث تقوم المنظمات الدينية

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2022م). المعايير الشرعية. المنامة (البحرين): دار الميمان، ص28.

بدور كبير في تقديم الدعم المالي والإغاثي للدول المتأثرة بالنزاعات والفقر، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويساهم في بناء مجتمعات أكثر تماسكًا. كل هذه العوامل تشير إلى أن الدين يمكن أن يكون أداة مهمة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، خاصة إذا ما تم استخدامه بشكل متوازن وهادئ لدعم التعاون السياسي و التنمية المستدامة.[1]

– الدين في الإغاثة الإنسانية والتعاون الدولي

في بعض الأحيان، يُستخدم الدين كأداة دبلوماسية من خلال المساعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات الدينية الدولية. على سبيل المثال، لعبت الكنائس المسيحية و المنظمات الإسلامية دورًا كبيرًا في تقديم الدعم المالي والإنساني لدول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المتأثرة بالحروب والنزاعات. هذا النوع من الدعم لا يقتصر فقط على تقديم المساعدات الإنسانية، بل يُعتبر أيضًا وسيلة لتعزيز النفوذ الديني والسياسي في دول المنطقة، مما يعزز علاقات هذه الدول مع دول المنظمات المانحة، الدين في الإغاثة الإنسانية والتعاون الدولي يلعب دورًا كبيرًا في تقديم الدعم والمساعدات للمجتمعات التي تعاني من أزمات إنسانية. المنظمات الدينية، سواء كانت مسيحية أو إسلامية، كانت تاريخيًا من بين أول من يلبون نداءات المساعدة في حالات الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة. هذه المنظمات غالبًا ما تملك شبكة واسعة من المتطوعين والموارد التي تمكنها من الوصول إلى المناطق النائية والملتهبة بالصراعات، مما يجعلها أدوات فعالة في توفير الدعم العاجل والمستدام، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تتعدد الأزمات الإنسانية، مثل المجاعات والنزاعات المسلحة والأوبئة، تُعتبر المنظمات الدينية أحد اللاعبين الرئيسيين في عمليات الإغاثة. من خلال الكنائس المسيحية و المنظمات الإسلامية، يتم تقديم المساعدات الطارئة مثل الغذاء والماء والرعاية الطبية، و العمل على تحسين الظروف المعيشية من خلال برامج التعليم و إعادة تأهيل اللاجئين. تتجاوز هذه المساعدات الجانب المادي إلى البُعد النفسي والاجتماعي، حيث يقدم رجال الدين الدعم الروحي للمجتمعات المتضررة، مما يساعد في عملية التعافي والتكيف مع الصدمات، كما أن الدين يشجع على التعاون الدولي من خلال الدعوات المستمرة للتضامن الإنساني. تُعتبر المبادرات الدينية مثل الحملات العالمية لجمع التبرعات أو تقديم الدعم النفسي والمعنوي للمتضررين جزءًا من جهود المجتمع الدولي لتخفيف وطأة الأزمات. تعزز المنظمات الدينية من خلال تحركاتها هذه العلاقات بين الدول وتعزز من جهود التعاون الإنساني التي تتجاوز الحدود السياسية والثقافية، مما يساهم في بناء جسور من الثقة والتفاهم بين الدول ذات الثقافات الدينية المتنوعة.[2]

– الدين كأداة للحفاظ على الاستقرار الإقليمي

في بعض الحالات، كان الدين يُستخدم كأداة لتوحيد دول الإقليم. ففي المنطقة الإسلامية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان التعاون بين الدول الإسلامية يتم غالبًا من خلال التحالفات الدينية التي تضم دولًا مثل موريتانيا و تشاد و النيجر. هذا التعاون يهدف إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي و مكافحة التطرف الديني من خلال تعزيز الخطاب الديني المعتدل الذي يعزز السلام الداخلي والاستقرار السياسي، الدين كأداة للحفاظ على الاستقرار الإقليمي يمثل عنصرًا حاسمًا في تعزيز التماسك الاجتماعي والسياسي داخل الدول، وكذلك في تعزيز العلاقات بين الدول ذات الطابع الديني المشترك في المنطقة. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تشهد بعض الدول صراعات ونزاعات ذات خلفيات دينية أو عرقية، يمكن أن يُستخدم الدين كأداة للحفاظ على الاستقرار الإقليمي من خلال تعزيز التعايش السلمي والحد من التوترات، والعديد من الدول في هذه المنطقة تعتمد على الدين كوسيلة لتوحيد الشعوب المتعددة الأعراق والديانات، مما يعزز من التفاهم المتبادل بين مختلف المجموعات. على سبيل المثال، في بعض الدول ذات الأغلبية المسلمة مثل النيجر و تشاد، يلعب الدين دورًا في تقوية الروابط بين هذه الدول وبين العالم العربي والإسلامي، حيث يتم تبادل الدعم في قضايا مثل الاستقرار السياسي و الأمن الإقليمي. وفي الوقت ذاته، تعمل المنظمات الدينية في بعض الأحيان على تقليل تأثير التطرف الديني من خلال نشر خطاب ديني معتدل، ما يساهم في الحد من الصراعات الداخلية التي قد تنشأ نتيجة

---

(1) عبد الستار أبو غدة (2002م). الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، حولية البركة، العدد 4، ص27.

(2) محمد أحمين (2015م) معايير حوكمة الرقابة الشرعية. بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع عشر الهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنامة البحرين،ص15.

لوجود تباينات دينية. تقوم بعض المنظمات الإسلامية والكنائس المسيحية في الدول الأفريقية بدور كبير في الوساطة بين الفرقاء والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية في مناطق الصراع، ويسهم الدين أيضًا في تعزيز التعاون بين دول الإقليم على مستوى الأمن والتنمية. عبر المشاركة في التحالفات الدينية، مثل منظمة التعاون الإسلامي أو التعاون بين الكنائس المسيحية في أفريقيا، يمكن للدين أن يعمل كجسر لتنسيق السياسات الاقتصادية والتنموية بين الدول، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي. هذا النوع من التعاون لا يقتصر فقط على الجانب السياسي بل يمتد ليشمل التنمية الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد، ويمكن القول إن الدين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يُستخدم فقط كأداة روحية، بل يعد أيضًا أداة سياسية حيوية تساعد على الحفاظ على الاستقرار الإقليمي من خلال تعزيز الوحدة و التعاون المشترك بين الدول والشعوب المختلفة.[1]

الخاتمة

1. تعزيز دور المؤسسات الدينية في تعزيز التسامح الاجتماعي: من الضروري أن تُعزز المؤسسات الدينية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من دورها في نشر ثقافة التسامح والتعايش بين مختلف الطوائف العرقية والدينية. ينبغي أن يُعطى الدعم اللازم للأنشطة الدينية التي تروج للوحدة الوطنية وتعزيز مفاهيم العدالة الاجتماعية.
2. استثمار الدين في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية: يجب على الحكومات والمجتمع المدني استثمار الدين كأداة لتحفيز التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية. يمكن للمؤسسات الدينية لعب دور محوري في دعم مشاريع التنمية الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتعزيز فرص التعليم والعمل في المناطق المهمشة.
3. التعاون بين الدين والسياسة في معالجة النزاعات: من الضروري أن يتم تعزيز التعاون بين القيادات الدينية والحكومات في حل النزاعات الاجتماعية والدينية. ينبغي تشكيل فرق مشتركة من قادة الدين وصناع السياسات بهدف تهدئة التوترات العرقية والدينية وتعزيز الاستقرار في المنطقة.
4. تعزيز التعليم الديني كأداة للتفاهم السياسي والاجتماعي: يجب العمل على تحسين وتطوير التعليم الديني بما يتماشى مع تطورات العصر، بحيث يشجع على التفكير النقدي والوعي السياسي والاجتماعي. كما يجب أن يشمل هذا التعليم مفاهيم التسامح والمساواة واحترام التنوع الثقافي والديني.
5. دعم المساواة بين الجنسين من خلال التفسير الديني: يجب تشجيع التفسير الديني الذي يدعم حقوق المرأة ويعزز المساواة بين الجنسين. من الضروري أن تساهم القيادات الدينية في تطوير فهم ديني يعترف بحقوق المرأة ويكفل مشاركتها الفاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية.
6. التأكيد على دور الدين في التوجيه الأخلاقي للسياسات العامة: ينبغي على الحكومات أن تستفيد من القوة الأخلاقية والدينية للحد من الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة. يمكن للدين أن يقدم إرشادات بشأن القيم التي يجب أن توجه السياسات العامة والممارسات السياسية.
7. تحفيز التعاون بين الأديان في مجالات السياسة الإقليمية والدولية: من المهم تحفيز الحوار بين الأديان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على المستوى الإقليمي والدولي من أجل تعزيز السلام والأمن. ينبغي أن تتبنى الحكومات والمنظمات الدولية مبادرات لتعزيز التعاون بين الأديان المختلفة بما يساهم في تخفيف حدة الصراعات.
8. تعزيز الشفافية في استخدام الدين كأداة للضغط السياسي: من المهم وضع آليات شفافة لمراقبة كيفية استخدام الدين في السياسة الداخلية والخارجية. يجب تجنب استغلال الدين بشكل سلبي لتحقيق مصالح سياسية ضيقة قد تؤدي إلى تعزيز الانقسامات الاجتماعية والدينية.

[1] محمد الهاشل. (2013م). الكلمة الافتتاحية المحافظ بنك الكويت المركزي بمناسبة افتتاح المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص6-5.

9. إجراء بحوث مستقبلية لتقييم دور الدين في السياسات الإقليمية: ينبغي أن يتم تخصيص المزيد من الدراسات والبحوث العلمية لفهم دور الدين في سياسات الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى خلال العقدين المقبلين. سيساعد ذلك على تطوير سياسات أكثر فعالية في التعامل مع القضايا الدينية والاجتماعية في المستقبل.

المراجع

المراجع العربية

1. ملكين، يعقوب ، اليهودية العلمانية، ترجمة وتعليق: د. أحمد راوى القاهرة مركز الدراسات الشرقية، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية،.(2003م)
2. جانسماير، مارك جوير، الحرب الباردة الجديدة القومية الدينية تواجه الدولة العلمانية، القاهرة الهيئة العامة للاستعلامات، 1995م)،
3. المنوفي كمال، وعوض جابر، ومتكيس هدى (تحرير) ، الأطلس الماليزي القاهرة: جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، (2006م).
4. جعفر، هشام، الاسلاميون وتحديات بناء تيار ديمقراطي"، في د. عمرو الشوبكي (محررا)، اسلاميون وديمقراطيون: اشكالية بناء تيار اسلامي ديمقراطي القاهرة مؤسسة الأهرام،2002.
5. جيرنر، ديبورا ج (تحرير)، الشرق الأوسط المعاصر محاولة للفهم، ترجمة أحمد عبد الحميد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،ص ، 2003.
6. سعدي، محمد ، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، سلسلة اطروحات الدكتوراه، رقم (58) بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.،2006.
7. سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة،1998.
8. ضريف، محمد، الاسلام السياسي في الوطن العربي الرباط منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي،1992.
9. جيرنر، ديبورا ج (تحرير)، الشرق الأوسط المعاصر محاولة للفهم، ترجمة أحمد عبد الحميد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،2003.
10. الهرماسي، عبد اللطيف، الحركات الاسلامية في المغرب العربي عناصر أولية لتحليل مقارن"، في مجموعة باحثين، الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر والممارسة، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،1999.
11. حيرش عبدالقادر, دويس عبدالقادر، نحو تفعيل دور الحوكمة الشرعية كأداة في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية–التجربة الكويتية أنموذجا. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية, 2024.
12. عبد العزيز أحمد سعد الناهض ،نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المصرفية والمالية الإسلامية ماليزيا معهد المصرفية والمالية الإسلامية الجامعة الإسلامية العالمية،2019.
13. الطالب غسان ،ممارسات حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية لعام 2017م المنامة : المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2017.
14. محمد الهاشل. الكلمة الافتتاحية المحافظ بنك الكويت المركزي بمناسبة افتتاح المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية، المنامة (البحرين)،2013.
15. .محمد أحمين. مدخل إلى الرقابة الشرعية (الطبعة الأولى). بيروت: دار ابن حزم،2015.
16. الطويل عبدالرحمن ، المعايير الشرعية. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. المنامة (البحرين): دار الميمان، 2022.

17. عبد الستار أبو غدة ، الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، حولية البركة، العدد 4، 2002.

18. محمد أحمين (2015م) معايير حوكمة الرقابة الشرعية. بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع عشر الهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنامة البحرين،2015.